State of Palestine
Public Prosecution

دولةُ فلسطين
النِّيابـة العامّة

التّقريرُ السّنويُّ الرابع عَشرَ

٢٠٢٣

دولة فلسطين
النيابة العامة

التقرير السنوي الرابع عشر 2023

فخامة الرئيس محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

التَّقرير السَّنويّ الرابع عشر 2023

الاشراف العام

النائب العام المستشار أكرم الخطيب

لجنة إعداد التقرير:

مساعد النائب العام: الاستاذ ياسر حماد

رئيس النيابة العامة: الاستاذ ثائر خليل

مدير العلاقات الدولية والعامة: رشا نبهان

مدير التخطيط: تحرير عطا

مدير الاعلام: صلاح أبو زهيرة

مدير البرمجة: عبد الله سودي

رئيس قسم المتابعة والتقييم: ياسمين الفقيه

مكتب النائب العام:

الهاتف: 02-2983061

الفاكس:02-2983071

البريد الالكتروني:Ag.office@pgp.ps

الموقع الالكتروني: www.pgp.ps

العنوان: مقر مكتب النائب العام - شارع التحرير - الارسال - البيرة - بجانب مبنى منظمة التحرير الفلسطينية

حقوق النشر محفوظة للنيابة العامة

يتطلب الاقتباس او اعادة النشر ورقيا أو الكترونياً الاشارة الى المصدر كالاتي،

النيابة العامة لدولة فلسطين، التَّقرير السَّنويّ الرابع عشر 2023، رام الله- فلسطين.

رؤية النيابة العامة

مجتمع فلسطيني يسوده القانون و العدل و مبدأ الفصل بين السلطات و تُحترم فيه الحقوق وتصان فيه الحريات.

رسالة النيابة العامة

نيابة عامة مهنية فاعلة ومستقلة، ومنسجمة مع مؤسسات قطاع العدالة، وقادرة على ضمان إجراءات تقاضٍ عادلة وسريعة، يكون فيها التحقيق والترافع خاضعين لمعايير الشفافية والنزاهة والحياد، كونها خصم شريف تعمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون والمساواة والفصل بين السلطات في المجتمع الفلسطيني.

قيم النيابة العامة

الشفافية: العمل وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة والسلاح الفعال لمحاربة الفساد وضمان حرية الرأي والتعبير.

العدالة: تكريس وتطبيق العدالة للجميع وإحقاق الحق بين المتقاضين على ضوء ما يقدم من بينات وفقا للقانون.

النزاهة: إن النيابة العامة طرف نزيه في الدعوى الجزائية وتمارس اختصاصاتها في إطار الاستقصاء عن الحقيقة بكل أمانة.

الحيادية: أن النيابة العامة تتجه في إجراءاتها في نطاق المساواة بين الخصوم وعدم الانحياز لأي منهم وتتيح لهم أن يحصل كل طرف على تقديم ما لديه أثناء التحقيق.

الاستقلال: لا سلطان على النيابة العامة إلا ضمائر أعضائها ولا تسمح لأحد بالتدخل في اختصاصاتها في إطار مبدأ الفصل بين السلطات.

المساءلة أمام القانون: وتتمثل هذه القيمة في مبدأ سيادة القانون على الجميع دون استثناء.

الكفاءة: الخبرة والمعرفة المتخصصة في العمل والأداء المتميز والإبداع من اجل إرساء مبادئ العدل للجميع.

احترام حقوق الإنسان: مراعاة حقوق الإنسان استناداً إلى القوانين المحلية والمواثيق الدولية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: 181].

النائب العام المستشار أكرم الخطيب

نضع بين أيديكم التقرير السنوي الرابع عشر للنيابة العامة الفلسطينية، الذي يعكس الجهود المبذولة والإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية، فنحن في النيابة العامة نؤمن أن العدل وتحقيق الحق وتعزيز سيادة القانون هو أساس بناء دولتنا الفلسطينية، وتحقيق ذلك هو رسالتنا التي نسعى جاهدين لتحقيقها من خلال ممارسة اختصاصاتنا وفقًا للقوانين المعمول بها.

العام 2023 كان من بين الأعوام الأكثر صعوبة وألمًا في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث شهد استمرار الجرائم الممنهجة للاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين والمؤسسات الرسمية والمجتمعية والتي بلغت أوجها منذ السابع من أكتوبر 2023، حيث اندلعت حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة وأصبح المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة يصارعون الموت كل ثانية؛ أمام العالم أجمع وبأدلة ثابته وموثقة، وقد أفردنا في هذا التقرير ما اتخذته

النيابة العامة من إجراءات قانونية لضمان التوثيق السليم لجرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء شعبنا لتحقيق العدالة ومحاسبة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية.

ولجرائم الاحتلال الإسرائيلي أبعاد متعددة وتأثيرات سلبية على جميع القطاعات بالاخص انتهاجه لعد من السياسات الهادفه إلى تقويض سيادة القانون وإضعاف هياكل العدالة الفلسطينية، إلا أننا واجهناها بإرادة قوية وتصميم لا يلين، وسعينا جاهدين لتعزيز دور النيابة العامة في خدمة المواطنين وحماية حقوقهم وتم إفراد ذلك ضمن هذا التقرير لتبيان واقع عمل النيابة العامة في ظل الوضع الراهن.

يعكس تقررنا الرابع عشر بشكل دقيق واقع ارتكاب الجرائم في فلسطين بنسب محددة وتوزيعها على المحافظات المختلفة، وذلك بالاعتماد على البيانات والإحصائيات الشاملة، موفرا نظرة شاملة حول نوعية الجرائم التي تحدث في كل محافظة، مما يساعد في تحديد المناطق التي تشهد أعلى معدلات جريمة وتحديد الأولويات في تخصيص الموارد القضائية والأمنية، مما يساعد في تطوير استراتيجيات لمكافحة الجريمة وتعزيز الأمن والعدالة في جميع أنحاء فلسطين بطريقة فعالة وموجهة.

ويوفر التقرير نظرة شاملة ومفصلة حول إنجازات عمل النيابات المتخصصة والإدارات والدوائر المساندة في مكتب النائب العام، فالنيابات المتخصصة تفوم بمعالجة الجرائم وفق اختصاصها النوعي، مثل جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية والجرائم المتعلقة بالاحداث او الواقع داخل نطاق الاسرة وغيرها، حيث تعمل على تحقيق العدالة وتقديم المتهمين إلى العدالة وفقًا للقانون، بالإضافة إلى ذلك، تلعب الإدارات والدوائر المساندة دورًا حيويًا في تقديم الدعم الفني والإداري لعمل النيابة العامة، مما يساعد في تيسير العمليات القضائية وتحسين كفاءة وفعالية الأداء.

وشمل التقرير جزءً خاصا لتوثيق وتحليل مشاركة النيابة العامة في المحافل والفعاليات القانونية والقضائية على المستوى المحلي والدولي، والتي تعكس جهود النيابة العامة في في تعزيز العدالة وتحقيق سيادة القانون على الصعيدين المحلي والدولي، وتوضيح الجهود المبذولة في تطوير العمل واجراءاته .

وفي الختام نعبر عن امتننا العميق لجميع الداعمين لعمل النيابة العامة فعلى الرغم من جميع التحديات التي قد تواجهها، فإن النيابة العامة ملتزمة بممارسة دورها بكل فعالية ونزاهة، لحماية حقوق المواطنين وتطبيق القانون بكل نزاهة وشفافية، ولا تتردد في مواجهة التحديات والمعوقات التي قد تعترض سبيلها في سبيل تحقيق العدالة والحفاظ على سيادة القانون.

المحتويات

الجزء الاول	
المقدمة	9
عمل النيابة العامة في ظل الوضع الراهن	12
الجزء الثاني	**14**
الانجازات على مستوى الملفات التحقيقية	14
مجمل القضايا الواردة، والمدورة والمفصولة لعام 2023	16
أشد الجرائم خطورة حسب التكييف القانوني	20
تنفيذ الاحكام الجزائية	23
الجزء الثالث	**25**
الانجازات على مستوى النيابات المتخصصة	25
الجزء الرابع	**70**
الانجازات على مستوى الادارات المساندة والادارية	70
الجزء الخامس	**85**
فعاليات النيابة العامة على المستوى المحلي والدولي	85

القضايا الجزائية الواردة والمدورة والمفصولة لدى النيابة العامة خلال العام 2023

النيابة العامة

تنوب النيابة العامة عن المجتمع في أداء مهمة التطبيق السليم لأحكام القانون الجزائي، وتباشر الدعوى الجزائية وتحيلها وتتابعها أمام المحاكم المختصة حتى صدور حكم قطعي فيها وتتابع تنفيذ الأحكام الجزائية، وتشرف على مأموري الضبط القضائي، وعلى مراكز الإصلاح والتأهيل، وتمثل الدولة في القضايا الحقوقية التي ترفع منها أو عليها، وتراقب تطبيق أحكام القانون الجزائي على الوجه الأمثل بما يحقق احترام وحماية حقوق الإنسان.

وتسعى النيابة العامة بشكل دائم إلى تطوير وتحسين أدائها لمهامها بفاعلية وكفاءة وتخصصية من خلال النيابات المتخصصة والعمل على رفع كفاءة أعضاء النيابة في مجال تخصصهم، كما تحرص النيابة العامة دائما على توفير كافة ضمانات المحاكمة العادلة واحترام كافة الاتفاقيات الدولية والتي انضمت إليها دولة فلسطين.

نيابات المحافظات

تمارس نيابات المحافظات صلاحيات التحقيق والاتهام والترافع أمام المحاكم المختصة وفقاً لاختصاصها المكاني أو الجغرافي.

صورة خارطة فلسطين يرد فيها اسماء النيابات وهي

النيابات المتخصصة

تمارس اختصاصها النوعي في الجرائم استناداً للمحددات القانونية المتعلقة بنوع الجريمة أو الأشخاص المرتكبين للجريمة، وأوكلت إليها صلاحيات التحقيق والاتهام والترافع أمام المحاكم

- نيابة النقض
- نيابة العليا
- نيابة الدستورية
- نيابة حماية الأسرة من العنف
- نيابة الاستئناف
- نيابة دعاوى الدولة
- نيابة مكافحة الجرائم الالكترونية
- نيابة حماية الأحداث
- نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية
- نيابة جرائم الفساد
- نيابة مكافحة الجرائم المرورية
- نيابة الجرائم الدوليةوالتعاون القضائي الدولي
- نيابة الهيئات المحلية

عمل النيابة العامة في ظل الوضع الراهن
خلال الربع الاخير من عام 2023

ان النيابة العامة كجهة تمثل الحق العام وتباشر اختصاصها الاصيل بالتحقيق والاتهام والترافع أمام المحاكم المختصة، وتمثيل مؤسسات الدولة أمام المحاكم كافة في الدعاوى والطلبات التي تقام منها أو عليها، والإشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل، وتنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ في الدعاوى الجزائية، وتبعاً لذلك يقع على عاتقها دور محورياً ضمن عمل مؤسسات قطاع العدالة، وهذا الدور مرتبط في الوضع الراهن التي تتعرض له الاراضي الفلسطينية واستهداف المؤسسات الوطنية والذي يوصف بالوضع المعقد قانونياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والذي أثر بشكل مباشر على جميع القطاعات والمؤسسات، ومن بينها قطاع العدالة الفلسطيني ومنه النيابة العامة ، وذلك من خلال قيود يفرضها وجود الاحتلال الاسرائيلي والفصل الجغرافي بين المحافظات، وجرائم الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية بشكل ملحوظ منذ السابع من أكتوبر عام 2023، تشمل هذه الجرائم سلسلة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القصف العشوائي للمناطق السكنية والمدنية، والاعتقالات التعسفية والتنكيل بالمعتقلين، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والمصادرة الجماعية للأراضي والممتلكات، والتضييق الاقتصادي والحصار الجائر، وعدواناً غير مسبوق على قطاع غزة، قتلت وأصابت آلاف الأطفال والنساء والعجَّز، بما في ذلك عمليات قتل جماعي مروعة في الوحدات السكنية، المستشفيات، المساجد والكنائس ومراكز الإيواء، وأجبرت معظم السكان على النزوح وترك اماكن سكنهم، كل ذلك الى جانب وقف إمدادات الكهرباء والغذاء والمياه والوقود ومنع وصول المساعدات الإنسانية، ونفذت اقتحامات واسعة طالت كافة محافظات الوطن، فلم تكتفي من هذه الاقتحامات بتنفيذ عمليات القتل للمواطنين الفلسطينيين بل اتخذت أيضاً نهج تدمير جرافاتها العسكرية للشوارع والبنية التحتية هادفةً إلى شَل حركة المواطنين وتعطيل حقهم بالتنقل الذي كفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثالثة عشر منه، هذا الى جانب زيادة الحواجز العسكرية التي تفصل ما بين قرى ومدن الضفة الغربية وإغلاقها، ما اضطر الفلسطيني إلى سلك طرق التفافية خطرة تأخذ منه وقتاً طويلاً حتى يصل وجهته لنيل لقمة عيشه المحفوفة بمخاطر تحريض وعنف واسع من المستوطنين الذين اعتدوا على الفلسطينيين وممتلكاتهم، وكل ما تقدم جرائم وانتهاكات من قبل الاحتلال الإسرائيلي للقوانين والاتفاقيات الدولية ونهج يتخذونه لحرمان الشعب الفلسطيني من

حقه في الحياه المكفول في المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي كافة المواثيق الدولية، ولكل ذلك تداعيات وخيمة على شتى جوانب الحياة هنا على الأرض الفلسطينية، نخصص ما نقدمه من هذه التداعيات في هذه الورقة بعرض حقائق صعبة اضطرت النيابة العامة للتعامل معها من منطلق حرصها على ضرورة مباشرة اختصاصاتها وعملها بموجب القانون رغماً عما تواجهه من تحديات جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل.

وان الاحتلال الاسرائيلي كان يتعمد في إجراءاته العسكرية ضد شعبنا ومنها الاقتحامات المتكررة والتي طالت كافة محافظات الوطن، تفاقمت حدتها في محافظات جنين وطولكرم ونابلس واريحا وقلقيلية حيث تعرضت لاقتحامات واسعةً جداً طالت في مدتها لأيام وحظر الاحتلال فيها التنقل إلى جانب أعماله العسكرية.

وكنتيجة لسياسة التضييق على الفلسطينيين التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك التضييق على السلطة الفلسطينية بقطع أموال المقاصة؛ تعذر الانتظام في صرف الرواتب للموظفين ما جعل موظفي النيابة العامة كما كل الموظفين العموميين في ضائقة مادية، وصاحب ذلك اتخاذ الحكومة إجراءات بشأن دوام الموظفين واعتماد نظام المناوبات.

وكان الأكثر تأثيراً هو عرقلة وصول اعضاء النيابة العامة والقضاة والموظفين إلى أماكن عملهم أو تأخرهم في الحالة التي يتمكنون فيها من اجتياز الحواجز والأمثلة كثيرة ولا تتوقف عند حد لأنها مستمرة وتتجدد بتغير الظروف والأوضاع الامنية المتكررة ، والعديد من الاغلاقات المستمرة ، ما يعني عرقلة الإجراءات القانونية هذا إلى جانب تعرضهم للعديد من المخاطر عند اضطرارهم للانتظار ساعات طويلة على الحواجز والطرق الالتفافية المحفوفة بمخاطر تعرض المستوطنين لهم إلى جانب صعوبة المرور عبر هذه الطرق الغير معبدة، وترتب على وجود هذه الحواجز واغلاقها ساعات طويلة وايام وأسابيع إلى جانب السيطرة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على العديد من المناطق الفلسطينية.

وان الجهود المبذولة من قبل النيابة العامة لمواجهة التحديات كان لا بد من اتخاذ إجراءات قانونية وفنية وادارية لمواجهة الأزمة والتركيز على عمل النيابات الجزئية في المحافظات التي تعرضت لاجتياحات لأيام كجنين وطولكرم ونابلس واريحا وقلقيلية وغيرها، فكيف باشرت عملها رغما عن المخاطر التي واجهتها

الجزء الثاني

الانجازات على مستوى القضايا التحقيقية

نسبة الفصل من مجمل القضايا المدورة والواردة خلال العام 2023

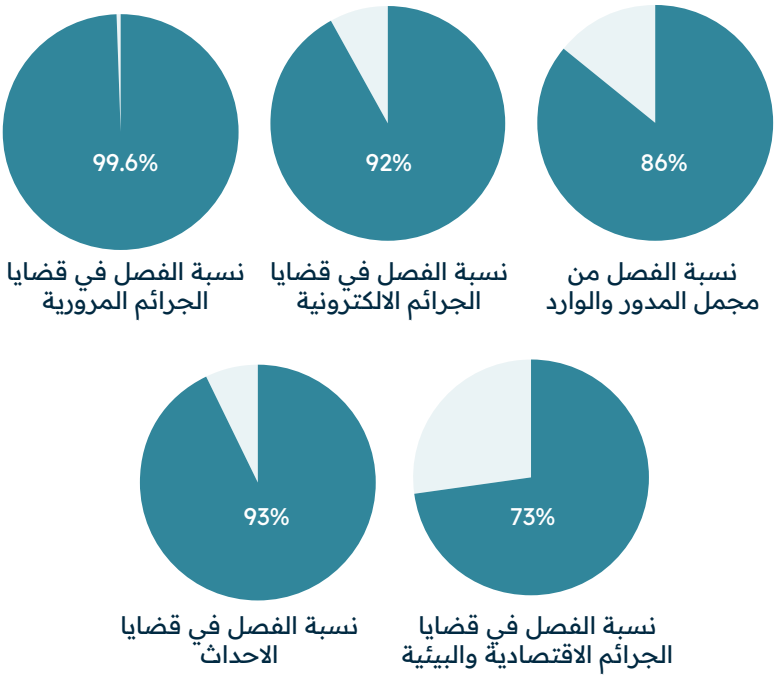

أشد الجرائم خطورة حسب التكييف القانوني للتهمة

مجمل القضايا الواردة، المدورة والمفصولة خلال العام 2023

باشرت النيابة العامة إجراءاتها القانونية في (40872) قضية تحقيقية منها (35755) قضية تحقيقية وردت خلال العام 2023، فيما بلغ عدد القضايا المفصولة، من مجمل القضايا الواردة، والمدورة من سنوات سابقة (35058)، أي ما نسبته (86%).

وبلغت نسبة المحال الى المحكمة، من مجمل المفصول لدى النيابة العامة 83%، فيما تم حفظ 16%،و إحالة 1% منها لنيابة آخرى[1]، وذلك من مجمل القضايا المفصولة.

القضايا التحقيقية الواردة، والمدورة، والمفصولة لدى النيابة العامة موزعة على النيابات الجزئية

النيابات الجزئية	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة المفصول من مجموع المدور والوارد
رام الله	952	6683	7635	6570	1065	86%
نابلس	284	6709	6993	6439	554	92%
جنين	425	3189	3614	3270	344	90%
طولكرم	89	2550	2639	2505	134	95%
قلقيلية	57	2018	2075	1945	130	94%
سلفيت	20	1383	1403	1340	63	96%
الخليل	1486	3234	4720	3284	1436	70%
حلحول	241	1413	1654	1361	293	82%
بيت لحم	819	3388	4207	3337	870	79%
طوباس	36	1104	1140	1055	85	93%
اريحا	186	1862	2048	1810	238	88%
يطا	171	914	1085	853	232	79%
دورا	351	1308	1659	1289	370	78%
المجموع	**5117**	**35755**	**40872**	**35058**	**5814**	**86%**

1 تم فصلها في النيابة التي وردت فيها بعد إحالتها لنيابة الاختصاص، وقيدت برقم تحقيقي جديد.

نسبة الفصل (من مجموع المدور والوارد) في كل نيابة جزئية

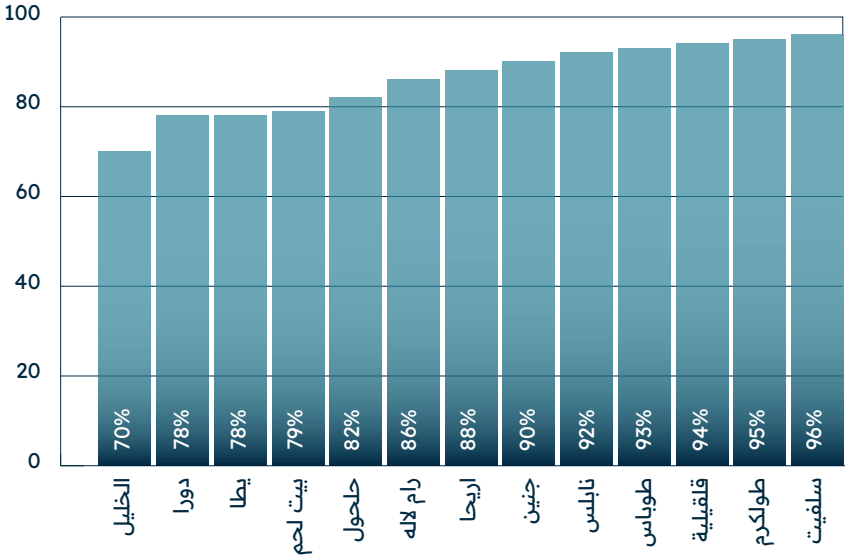

تصنيف القضايا التحقيقية الواردة للنيابة العامة عام 2023

ورد للنيابة العامة خلال العام (35755) قضية تحقيقية، جاء تصنيفها حسب نوع القضية كما يلي:

- قضايا الجنح : بلغ عدد قضايا الجنح الواردة للنيابة العامة خلال العام (27641) قضية، اي بنسبة (77%) من إجمالي الوراد خلال العام، حيث تشكل قضايا الجنح الأعلى نسبة من اجمالي الوارد للنيابة العامة.
- قضايا الجنايات: بلغ عدد قضايا الجنايات الواردة للنيابة العامة خلال العام (1769) قضية اي بنسبة (5%) من اجمالي الوارد خلال العام.
- المخالفات: بلغ اجمالي المخالفات الواردة للنيابة العامة خلال العام (5696) مخالفة اي بنسبة (16%) من اجمالي الوارد خلال العام.
- قضايا العوارض: بلغ اجمالي قضايا العوارض المسجلة لدى النيابة العامة خلال العام (649) قضية اي بنسبة (2%) من اجمالي الوارد خلال العام.

عدد القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضية، 2023

الوصف الجرمي	المدور من السنوات السابقة	الوارد السنوي	مجموع المدور والوارد	المفصول السنوي	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الوارد من القضايا حسب نوع الجرائم من مجموع الوارد الكلي
جنحة	4325	27641	31966	27010	4956	77%
جناية	571	1769	2340	1770	570	5%
مخالفات	17	5696	5713	5688	25	16%
عوارض	204	649	853	590	263	2%
المجموع	**5117**	**35755**	**40872**	**35058**	**5814**	**100%**

النسبة المئوية للقضايا التحقيقية المفصولة من المجموع الكلي للمدور والوارد حسب نوع القضية، 2023

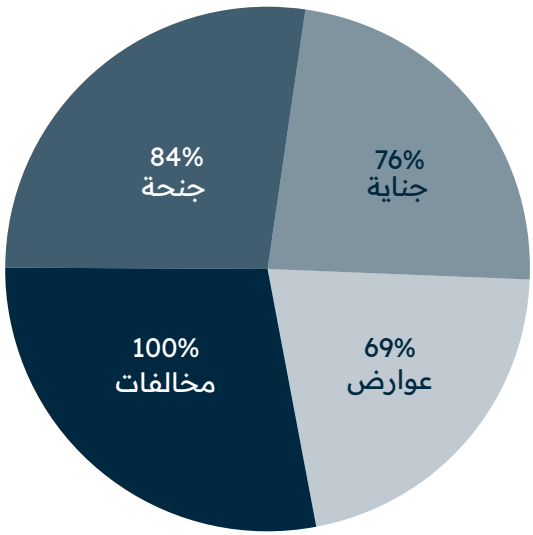

عدد القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب النيابات الجزئية ونوع القضية

البيان	النيابة	رام الله	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	الخليل	حلحول	بيت لحم	طوباس	اريحا	دورا	يطا	المجموع
مدور من السنوات السابقة	جنحة	772	206	333	71	37	13	1333	222	735	29	97	316	161	4325
	جناية	139	40	67	14	14	5	106	15	68	6	70	21	6	571
	مخالفات	5	9	0	0	0	0	0	0	2	0	0	1	0	17
	عوارض	36	29	25	4	6	2	47	4	14	1	19	13	4	204
	المجموع	952	284	425	89	57	20	1486	241	819	36	186	351	171	5117
الوارد	جنحة	5279	4954	2298	2078	1690	1131	2419	1127	2513	844	1475	1032	801	27641
	جناية	352	252	162	98	85	28	170	99	182	53	164	77	47	1769
	مخالفات	910	1348	703	325	211	197	610	171	630	183	187	174	47	5696
	عوارض	142	155	26	49	32	27	35	16	63	24	36	25	19	649
	المجموع	6683	6709	3189	2550	2018	1383	3234	1413	3388	1104	1862	1308	914	35755
مجموع المدور والوارد		**7635**	**6993**	**3614**	**2639**	**2075**	**1403**	**4720**	**1654**	**4207**	**1140**	**2048**	**1659**	**1085**	**40872**
المفصول	جنحة	5167	4712	2346	2033	1634	1093	2474	1068	2481	806	1424	1017	755	27010
	جناية	365	237	184	98	78	28	172	107	169	48	167	79	38	1770
	مخالفات	911	1351	700	325	210	195	607	169	628	183	187	175	47	5688
	عوارض	127	139	40	49	23	24	31	17	59	18	32	18	13	590
	المجموع	6570	6439	3270	2505	1945	1340	3284	1361	3337	1055	1810	1289	853	35058
المدور للسنة اللاحقة	جنحة	884	448	285	116	93	51	1278	281	767	67	148	331	207	4956
	جناية	126	55	45	14	21	5	104	7	81	11	67	19	15	570
	مخالفات	4	6	3	0	1	2	3	2	4	0	0	0	0	25
	عوارض	51	45	11	4	15	5	51	3	18	7	23	20	10	263
	المجموع	1065	554	344	134	130	63	1436	293	870	85	238	370	232	5814
نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد%		**86%**	**92%**	**90%**	**95%**	**94%**	**96%**	**70%**	**82%**	**79%**	**93%**	**88%**	**78%**	**79%**	**86%**

أشد الجرائم خطورة حسب التكييف القانوني

قضايا جرائم القتل

سجلت النيابة العامة خلال العام (37) قضية، منها (19) قضية قتل عمد و(18) قضية قتل قصد، حيث بلغ عدد الضحايا (39) ضحية، منها (34) من الذكور و(5) من الاناث البالغين.

عدد قضايا القتل حسب نوع القضية وجنس الضحية والنيابة

النيابة	قتل عمد	قتل قصد	المجموع	بالغين		أطفال		المجموع	حالة الملف			
				ذكر	انثى	ذكر	انثى		محال للمحكمة	قيد التحقيق	محال للنائب العام	محال نيابة عسكرية
نيابة الخليل	1	0	1	1	0	0	0	1	1	0	0	0
نيابة بيت لحم	1	1	2	2	0	0	0	2	1	1	0	0
نيابة جنين	4	1	6	5	1	0	0	5	2	1	2	0
نيابة رام الله	5	4	9	7	2	0	0	9	3	5	0	1
نيابة طولكرم	0	1	1	1	0	0	0	1	0	1	0	0
نيابة قلقيلية	3	2	6	6	0	0	0	6	2	2	1	0
نيابة نابلس	2	5	7	5	2	0	0	7	4	2	1	0
نيابة حلحول	2	1	3	3	0	0	0	3	1	1	1	0
نيابة دورا	0	1	1	1	0	0	0	1	0	1	0	0
نيابة يطا	1	2	3	3	0	0	0	3	0	3	0	0
المجموع	19	18	37	34	5	0	0	39	14	17	5	1

عدد ضحايا جرائم القتل حسب الجنس

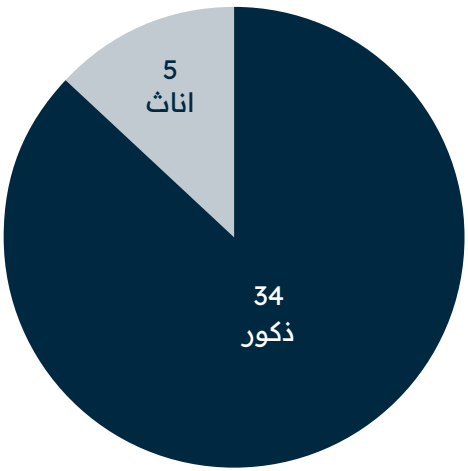

قضايا جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية

سجلت النيابة العامة خلال العام (1419) قضية مخدرات، فصلت منها (1350)، قضية أي ما نسبته (96%) من إجمالي وارد قضايا المخدرات، صنفت هذه القضايا حسب التكييف القانوني كالاتي:

- قضايا حيازة المخدرات وتعاطيها: بلغ مجموع قضايا حيازة المخدرات وتعاطيها (1284) قضية أي بنسبة (90%) من مجموع الوارد .
- قضايا الاتجار بالمخدرات: بلغ مجموع قضايا الاتجار بالمخدرات (126) قضية بنسبة (9%) من الوارد.
- قضايا تنمية وزراعة المخدرات: بلغ مجموع قضايا تنمية وزراعة المخدرات (9) قضية بنسبة (1%) من الوارد.

عدد قضايا المخدرات حسب التكيف القانوني للتهمة، 2023

النيابة	حيازة وتعاطي المخدرات	الاتجار بالمخدرات	تنمية وزراعة المخدرات	مجموع الوارد	مجموع القضايا المفصولة		مجموع المفصول	نسبة المفصول من مجموع الوارد
					محال محكمة	حفظ		
رام الله	345	33	2	380	361	0	361	95%
نابلس	100	15	0	115	107	4	111	97%
جنين	79	9	1	89	81	0	81	91%
طولكرم	201	10	2	213	212	1	213	100%
قلقيلية	78	3	0	81	81	0	81	100%
سلفيت	24	0	0	24	24	0	24	100%
الخليل	121	16	0	137	133	1	134	98%
حلحول	24	4	2	30	30	0	30	100%
بيت لحم	90	5	0	95	91	0	91	96%
طوباس	23	0	0	23	23	0	23	100%
اريحا	163	18	0	181	169	1	170	94%
يطا	11	0	1	12	9	2	11	92%
دورا	25	13	1	39	29	3	32	82%
المجموع	1284	126	9	1419	1350	12	1362	96%

نسبة قضايا المخدرات الواردة للنيابة العامة حسب التكييف القانوني للتهمة، 2023

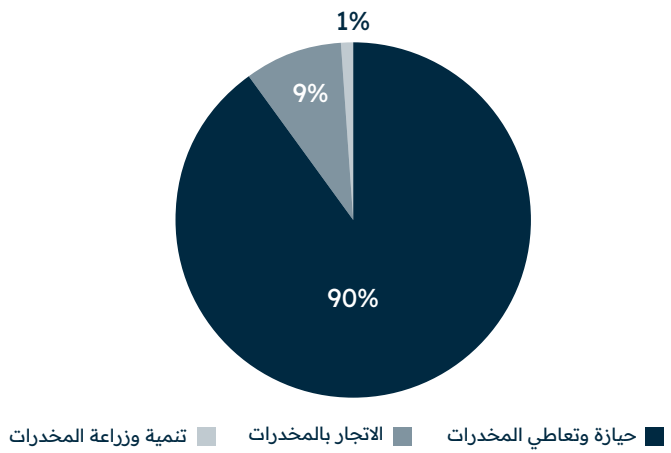

دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية

تختص دائرة تنفيذ الأحكام بالإشراف على أعمال النيابات الجزئية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، وفيما يلي التقرير الإحصائي المفصل للقضايا التنفيذية لدى النيابات الجزئية :

- مجموع القضايا التنفيذية المدورة والواردة: بلغ عدد القضايا التنفيذية المدورة والواردة خلال العام (60383) قضية.
- عدد قضايا التنفيذات الجزائية المنفذة خلال العام: بلغ عدد قضايا التنفيذات الجزائية المنفذة خلال العام (16390) قضية.
- نسبة القضايا المنفذة الى الواردة من مجموع القضايا الواردة والمدورة: بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد (27%) تنفيذ جزائي خلال العام .

عدد قضايا التنفيذات الجزائية بحسب النيابات الجزئية والمرحلة القانونية للعام 2023

النيابة	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المنفذة	المدور اللاحق	نسبة التنفيذ حسب النيابة
رام الله	10730	7318	18048	4306	13742	24%
نابلس	5189	2797	7986	1795	6191	22%
جنين	3417	1314	4731	1213	3518	26%
الخليل	2613	1039	3652	857	2795	23%
طولكرم	4065	2950	7015	2789	4226	40%
قلقيلية	913	504	1417	507	910	36%
طوباس	664	736	1400	905	495	65%
سلفيت	452	88	540	104	436	19%
اريحا	923	875	1798	745	1053	41%
حلحول	1611	579	2190	399	1791	18%
دورا	2060	594	2654	585	2069	22%

النيابة	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المنفذة	المدور اللاحق	نسبة التنفيذ حسب النيابة
بيت لحم	6169	1482	7651	1898	5753	25%
يطا	1015	286	1301	287	1014	22%
المجموع	39821	20562	60383	16390	43993	27%

نسبة التنفيذات الجزائية المنفذة حسب النيابة الجزئية، 2023

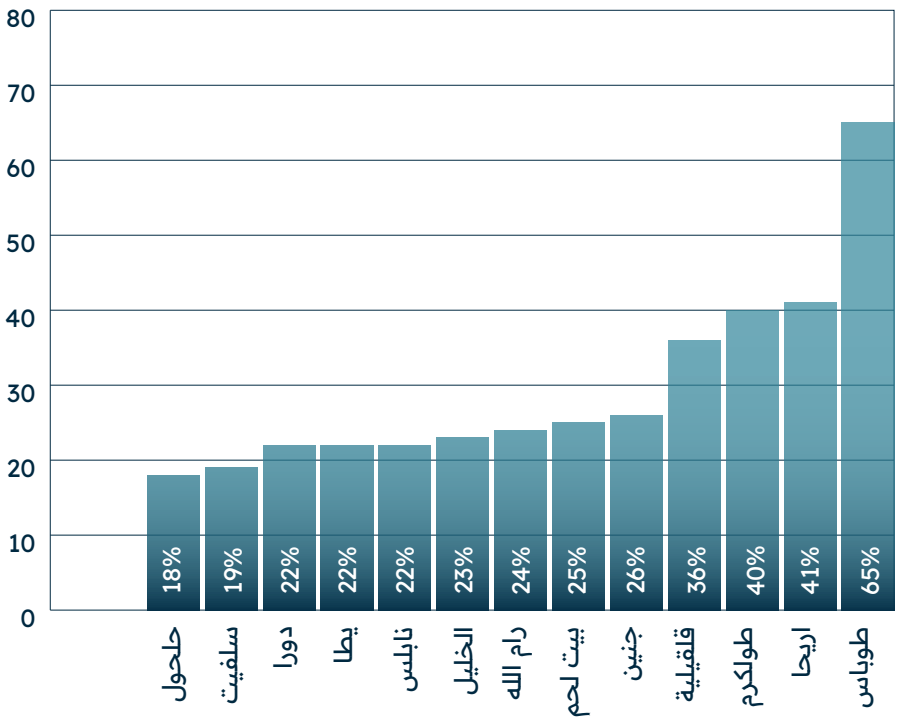

الجزء الثالث

النيابات المتخصصة

نيابة حماية الأحداث

على المستوى الوطني أنجزت نيابة حماية الأحداث في عام 2023 ما يلي:

- أولا: دليل "إرشادات لأعضاء النيابة العامة بشأن المعاملة الصديقة للأطفال أثناء الإجراءات القانونية"، وهو إنشاء نظام عدالة يكفل احترام جميع حقوق الطفل وإعمالها بفعالية، وفي ذات الأطار تم تدريب ورفع قدرات (130) من أعضاء النيابة العامة و(90) من الموظفين الإداريين بشأن المعاملة الصديقة للأطفال، بواقع (7) برامج في مناطق الشمال والوسط والجنوب وكل برنامج مدته اربعة ايام، بواقع (28) يوماً.
- ثانيا: حرصت على حماية حياة الأطفال وتجنب وقوع الاذى عليهم او بقائهم في بيئة خطرة أو تعرض أطفال اخرين للخطر وتحقيقا لمصلحة الطفل الفضلى، وذلك من خلال التركيز على اتخاذ أي إجراءات أو قرارات أثناء التحقيق في قضايا الانتحار.
- ثالثا: اقرار آليات واضحة ومفصلة ومنظمة بشأن قضايا الاحداث المتلازمة مع البالغين، وضمن إجراءات موحدة لدى كافة النيابات الجزئية.
- رابعا: إنشاء المنصة الالكترونية لحماية الأطفال في فلسطين، وأهميتها تتمثل في اتاحة الفرصة للأطفال والجمهور الفلسطيني والمؤسسات ذات العلاقة والمهتمين بالحصول على الخدمات والتدريبات وتقديم الشكاوى والمعرفة القانونية والفعاليات والاتصال والتواصل.
- خامسا: المشاركة ضمن الفريق الوطني لاعداد وصياغة واعتماد اللائحة التنفيذية للوسطاء في عدالة الأحداث والتي تم صدورها من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 5/12/2022 والعمل على توفير بدائل مجتمعية قابلة للتطبيق وفق القانون، وتفعيل المشاركة الحقيقية للأطفال الأحداث، وفي ذات الأطار قدمت برنامج تدريب الوسطاء المجتمعيين في قضايا الأطفال والوساطة الجزائية للأحداث، تدريب وتطوير وإعداد الوسطاء المجتمعيين قانونيا واجتماعيا وعلى مهارات ادارة الجلسات بين الفرقاء والمتنازعين وكذلك على مهارات الوساطة أثناء تنفيذها وحماية الأطفال وعدم انتهاك خصوصيتهم اثناء التواصل معهم ومع أسرهم وجميعهم يتم اختيارهم واعتمادهم من قبل النائب العام ووزير التنمية الاجتماعية،

وتم تنفيذ ما يقارب (10) برامج لهم بواقع (45) ساعة تدريبية.

- سادسا: استمرار برامج تدريب طلبة كليات الحقوق والقانون في الجامعات الفلسطينية من أجل العمل على تحقيق أهداف تتمحور حول رفع مهارات وقدرات الطلبة كمتطوعين ومتدربين؛ ونفذ وشارك خلال العام 2023 ما يزيد عن (١١٠) من البرامج.
- سابعا: نفذت انشطة استهدفت قطاع الإعلام والصحفيين والصفحات الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي بشأن الحماية الإعلامية في تغطية وتناول قضايا الأطفال والأحداث،حيث تم استهدف (315) من الاعلاميين والصحفيين.
- ثامنا: نفذت برامج تدريبية حول المعايير التوجيهية للمحامين والمحاميات المدافعين عن الأحداث، وذلك بالتعاون مع نقابة المحامين والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، في محافظات الشمال والوسط والجنوب.
- تاسعا: عمل يوما دراسيا حول الضمانات القانونية لحماية الأحداث في جامعة الاستقلال، وبالتعاون مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ووزارة التنمية الاجتماعية.
- عاشراً: رفع قدرات العاملين في المؤسسات المختصين بالحماية والإرشاد والتفتيش قدمت تدريبات تستهدف العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية والتربية والتعليم ووزارة العمل وأعضاء نيابة حماية الأحداث في تدريبات تعقد مناطقيه لمحافظات في الجنوب والوسط والشمال من خلال 3 برامج وكل برنامج 4 ايام، تم خلالها تدريب (105) من العاملين وركزت التدريبات على المفاهيم القانونية والتشريعات والاتفاقيات الدولية وكافة الإجراءات القانونية التي تخص عملهم.
- الحادي عشر: عملت نيابة حماية الأحداث على تقديم خدمات التوعية، لنشر حقوق الطفل والوساطة الجزائية واتفاقية حقوق الطفل وضمانات الأحداث والحماية الأسرية وكيفية تقديم شكاوى الأطفال والمساعدة القانونية المجانية للأحداث من خلال نشر فيديوهات ومواد مطبوعه وبروشورات وكتيبات ولوحات وحلقات مصورة في قنوات تلفزيونية على مدار العام 2023، وبلغت الأنشطة بهذا الشأن (119) نشاط توعوياً.

- الثاني عشر: عملت نيابة حماية الأحداث خلال عام 2023 على تطوير وتعزيز خدمات الكترونية للأطفال تتيح لهم ولأسرهم وللمجتمع وللمؤسسات التواصل معها بوتيرة اكثر فاعلية، من خلال اقرار خطة استراتيجية مكتوبة وواضحة ونشرها على الصفحات والقنوات بحيث يتيح للجمهور الفلسطيني التواصل والاتصال والتعاون وتقديم شكاوى وتظلمات بخصوص اي إجراءات تسبب انتهاك حق الطفل والحدث داخل قطاع عدالة الأحداث.

على المستوى الدولي أنجزت نيابة حماية الأحداث في عام 2023 ما يلي:

- أولا: مشاركة نيابة حماية الأحداث ممثلة برئيس نيابة حماية الأحداث الاستاذ ثائر خليل ضمن الفريق الوطني لدولة فلسطين الذي تم تشكيله بقرار من السيد الرئيس محمود عباس في إعداد ومناقشة تقرير دولة فلسطين مع لجنة الامم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك من خلال الحوار التفاعلي على مدار يومي 27 - 28 ايلول/ سبتمبر 2023 في مقر الامم المتحدة في جنيف.
- ثانيا: مشاركة نيابة حماية الأحداث ممثلة برئيس نيابة حماية الأحداث الاستاذ ثائر خليل في الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك في أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ضمن الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص والذي عقد في فيينا الفترة 2 - 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وعبر تقنية الفيديو كونفرنس.
- ثالثا: مشاركة نيابة حماية الأحداث ممثلة برئيس نيابة حماية الأحداث الاستاذ ثائر خليل في مؤتمر "العدالة التصالحية في السياسة الجنائية" في الأردن بتاريخ 19/1/2-23، والذي تم تنظيمه من قبل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والنيابة العامة في الأردن وتم تقديم ورقة عمل بعنوان "الإجراءات العملية للوساطة الجزائية وفق التشريع الفلسطيني".

اما على مستوى ما أنجز من خلال ممارسة عملها ضمن اختصاصاتها:

- أولا: عملت على إنهاء قضايا الأحداث كونها تتسم بصفة الاستعجال، حيث تم خلال عام 2023 الفصل وإنهاء التحقيقات في (1881) دعوى تحقيقية من أصل (2026) من الدعاوى التحقيقية الواردة والمدورة أثناء

مرحلة التحقيق الابتدائي والمتهم فيها أحداث، والمدور لعام 2024 في مكاتب نيابة حماية الأحداث في النيابات الجزئية (145) دعوى تحقيقية، وهو مؤشر على حرص أعضاء نيابة الأحداث على عدم تأخير التصرف بدعاوى الأحداث وفق نطاق حماية الأحداث المنصوص عليه قانوناً، فقد بلغت نسبة الفصل للقضايا من مجموع الملفات الواردة والمدورة خلال العام 2023 ما نسبته (93%).

- ثانيا: تم إجراء (1547) وساطة، منها (37 وساطة للأناث)، (1510 وساطة للذكور) من أصل (2252) من أطراف الدعاوى التحقيقية الواردة لمكاتب نيابة حماية الأحداث في النيابات الجزئية والمتهم فيها أحداث مرتكبي جرائم من نوع الجنح والمخالفات خلال عام 2023، ويتبين وجود زيادة ملحوظة في تفعيل وتطبيق نظام الوساطة في فلسطين من قبل أعضاء نيابة حماية الأحداث، فقد بلغت نسبة إجراء الوساطة من مجموع الملفات الواردة خلال العام 2023 ما نسبته (82%).
- ثالثا: وحيث ان نيابة حماية الأحداث عملت لما هو في مصلحة فضلى للأحداث فقد تم إجراء الوساطة في القضايا التي يوجد فيها حق عام، هي وفق الاتي:

عدد الجنح والمخالفات المشتكي فيها الحق العام	عدد الوساطة بقضايا الحق العام	النسبة المئوية
437	320	73.23%

- رابعا: عملت على تطبيق معيار أن التوقيف هو الملاذ الأخير تجاه الأحداث المتهمين، وهذا ما تم العمل عليه خلال عام 2023 حيث بلغ عدد من تم توقيفهم من الأحداث المتهمين في الدعاوى التحقيقية (182 من الذكور و 2 من الاناث) من أصل (2372) حدثا تم إحالتهم لمكاتب نيابة حماية الأحداث في النيابات الجزئية، والملاحظ هنا أن هناك نسبة انخفاض في عدد الموقوفين من الأحداث، وان نسبة الأحداث الذين تم توقيفهم من العدد الاجمالي شكلت (7%)، والسبب في هذا هو الالتزام وحسن الأداء في تطبيق القانون وتعليمات عطوفة النائب العام بوضع معايير للتوقيف خلال التدريبات التي أجريت لأعضاء نيابة الأحداث والمتابعة والتقييم لحالات التوقيف.
- خامسا: عملت على حماية الأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف والخطر المحدق المهدد لحياتهم، من حالات وقوع خطر فقدان الحياة أو الايذاء أو الانتحار أو التسول، وعمالة الأطفال، والتواجد في بيئة

خطرة وغير أمنة، والأطفال تحت سن الثانية عشر الذين ارتكبوا أفعال معاقب عليها بالقانون وغير ملاحقين عليها جزائيا، و الاطفال المعرضين للعنف والاستغلال الجنسي والاقتصادي والتسرب المدرسي والابتزاز الالكتروني حيث تمكنت نيابة حماية الأحداث خلال عام 2023 من حماية (212) طفل.

- سادسا: عملت على تخفيف عدد الدعاوى التحقيقية المحالة لمحاكم الاحداث، وما تم إحالته من دعاوى تحقيقية والمتهم فيها أحداث هي (649) من أصل (2026) من الدعاوى التحقيقية الواردة لنيابة حماية الاحداث في عام 2023، وان نسبة الأحداث الذين تم أحالتهم لمحاكم الأحداث من العدد الإجمالي كانت (32%).
- سابعا: تمكنت من خلال إدارة شكاوى الأطفال المتعلقة بالانتهاكات المرتكبة خلال الإجراءات القانونية، من معالجتها والتعامل مع (42) شكوى تم تقيدها خلال عام 2023.
- ثامنا: تمكنت خلال عام 2023 من تقديم المساعدة القانونية لـ (705) حدثاً وذلك في الجرائم من نوع الجنح والجنايات.
- تاسعا: عملت نيابة حماية الأحداث على متابعة وإجراء تدخلات مع الأطفال الضحايا و/أو المجني عليهم في الدعاوى التحقيقية وعددها (394) دعوى خلال عام 2023.
- عاشراً: تعاملت نيابة حماية الأحداث فيما يخص النوع الاجتماعي والوصف القانوني للدعاوي التحقيقية الواردة لنيابة حماية الاحداث خلال عام 2023، تبين الاتي:

التصنيف حسب الجنس	جناية	جنحة	مخالفة	عوارض
ذكر	115	1897	285	5
انثى	لا يوجد	70	لا يوجد	لا يوجد

قضايا الاحداث الواردة والمفصولة والمدورة لعام 2023

بلغ عدد قضايا الأحداث الواردة خلال العام (1880) قضية، فيما بلغ مجموع قضايا الاحداث المفصولة (1881)قضية من مجموع المدور و الوارد خلال العام أي بنسبة فصل (93%)، وعليه فإن مجموع قضايا الاحداث المدورة للسنة اللاحقة (145) قضية .

عدد قضايا الاحداث الواردة والمفصولة و المدورة	
المدور من السنوات السابقة	146
الوارد	1880
مجموع المدور والوارد	2026
المفصول	1881
المدور للسنة اللاحقة	145
نسبة الفصل من مجمل الوراد والمدور	93%

عدد قضايا الأحداث الواردة والمفصولة والمدورة حسب النيابة الجزئية، 2023

النيابة	المدور من السنوات السابقة	وارد	مجموع المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة المفصول من مجموع المدور الوارد
نيابة حماية احداث رام الله	16	289	305	295	10	97%
نيابةحماية احداث نابلس	23	494	517	498	19	96%
نيابة حماية احداث جنين	1	160	161	157	4	98%
نيابةحماية احداث بيت لحم	24	89	113	93	20	82%
نيابة حماية احداث دورا	16	19	35	27	8	77%
نيابة حماية احداث طولكرم	1	182	183	183	0	100%
نيابة حماية احداث قلقيلية	0	173	173	166	7	96%
نيابة حماية احداث اريحا	6	92	98	86	12	88%
نيابة حماية احداث طوباس	8	97	105	97	8	92%
نيابة حماية احداث سلفيت	0	117	117	116	1	99%
نيابة حماية احداث حلحول	10	42	52	49	3	94%
نيابة حماية احداث الخليل	37	95	132	80	52	61%
نيابة حماية احداث يطا	4	31	35	34	1	97%
المجموع	146	1880	2026	1881	145	93%

ابرز التهم المتعلقة بقضايا الأحداث لعام 2023

يوضح الجدول ادناه أبرز التهم المتعلقة بضايا الاحداث للعام المذكور، حيث سجلت نيابة الاحداث (475) قضية ايذاء بسيط ، وهي أعلى التهم، تليها تهمة السرقة، حيث سجل (377) قضية.

توزيع أبرز قضايا الاحداث حسب التكييف القانوني للتهمة، 2023

التهمة	العدد
ايذاء بسيط	475
إيذاء بليغ	81
شروع بالقتل	14
قتل قصد	1
سرقة	377
تهديد بإشهار سلاح ناري	84
هتك العرض	15
حيازة سلاح ناري بدون ترخيص	48
اغتصاب	3
مقاومة موظف	26
مشاجرة	20
عمل فعل منافي لحياء	13
الحاق الضرر بمال الغير	268
حوادث سير	168
تهديد	252
تعاطي و حيازة مخدرات	160
تجارة مخدرات	1
ذم و تحقير	108

تنفيذ إجراء الوساطة:

من أهم المهام التي اقرها قرار بقانون حماية الأحداث والصلاحيات الممنوحة بموجبه للنيابة العامة هو إجراء الوساطة في جرائم الجنح والمخالفات بين المجني عليه والحدث او من يمثله.

عدد تنفيذات إجراء الوساطة حسب النيابات الجزئية، 2023

النيابات الجزئية	تنفيذ اجراء الوساطة
نيابة حماية احداث اريحا	73
نيابة حماية احداث الخليل	64
نيابة حماية احداث بيت لحم	73
نيابة حماية احداث جنين	89
نيابة حماية احداث حلحول	37
نيابة حماية احداث دورا	28
نيابة حماية احداث رام الله	251
نيابة حماية احداث سلفيت	101
نيابة حماية احداث طوباس	90
نيابة حماية احداث طولكرم	153
نيابة حماية احداث قلقيلية	142
نيابة حماية احداث نابلس	423
نيابة حماية احداث يطا	23
المجموع	1547

عدد القيود المسجلة لدى النيابة العامة:

تقوم نيابة حماية الأحداث بتقديم الحماية للأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف والخطر المحدق المهدد لحياتهم، حيث بلغ مجموع القيود المسجلة لدى النيابة العامة (212) قيد خلال العام 2023.

عدد القيود المسجلة لدى النيابة العامة للعام 2023

النيابة	عدد القيود
نيابة حماية احداث اريحا	13
نيابة حماية احداث الخليل	6
نيابة حماية احداث بيت لحم	10
نيابة حماية احداث جنين	25
نيابة حماية احداث حلحول	5
نيابة حماية احداث دورا	1
نيابة حماية احداث رام الله	39
نيابة حماية احداث سلفيت	10
نيابة حماية احداث طوباس	8
نيابة حماية احداث طولكرم	25
نيابة حماية احداث قلقيلية	21
نيابة حماية احداث يطا	1
نيابة حماية احداث نابلس	48
المجموع	212

عدد قضايا الأحداث التي تم احالتها لمحاكم الأحداث

بلغ مجموع قضايا الأحداث التي تم احالتها لمحاكم الأحداث خلال العام موزعة حسب النيابة، والذين كان مجموعهم (649) قضية.

عدد قضايا الأحداث التي تم إحالتها لمحاكم الأحداث حسب النيابة، 2023

النيابة	العدد
نيابة حماية احداث اريحا	29
نيابة حماية احداث الخليل	27
نيابة حماية احداث بيت لحم	27
نيابة حماية احداث جنين	83
نيابة حماية احداث حلحول	9
نيابة حماية احداث دورا	6
نيابة حماية احداث رام الله	114
نيابة حماية احداث سلفيت	61
نيابة حماية احداث طوباس	22
نيابة حماية احداث طولكرم	67
نيابة حماية احداث قلقيلية	57
نيابة حماية احداث نابلس	137
نيابة حماية احداث يطا	10
المجموع	649

نيابة حماية الأسرة من العنف

تعكس نيابة حماية الأسرة من العنف التزام النيابة العامة ورؤيتها في حماية النساء والأطفال ضحايا العنف وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتحقيق الردع العام، وفي سبيل ذلك شاركت خلال العام 2023، بعضوية العديد من اللجان على المستوى الوطني ومنها، اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد المرأة والعضوية المشكلة في لجنة تطوير موائمة دليل الاجراءات الموحد مع نظام التحويل للنساء المعنفات بالتعاون مع وزارة المرأة، العضوية المشكلة في لجنة المجلس الاستشاري لقضايا المرأة مع وزارة المرأة، العضوية المشكلة في لجنة فريق نظام مراجعة الحالات الخطرة مع وزارة المرأة، العضوية المشكلة في المشاركة باللقاء الحواري التشاوري حول واقع المرأة الفلسطينية، العضوية المشكلة في لجنة اعادة اندماج النساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي - وزارة التنمية، المشاركة باللجنة المشكلة حول دراسة الحقوق الاقتصادية للمرأة الفلسطينية في التشريعات المحلية، الواقع والتحديات، المشاركة بإعداد بروتوكول الرعاية اللاحقة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية.

إضافة الى العضوية في اللجنة الوطنية للحد من حالات محاولات الانتحار في وزارة الصحة ، واللجنة التوجيهية لتحديد اولويات ومداخلات الموضوعية لشبكة معا حول الانتاج الاعلامي وتنفيذه.

كذلك تم تكليفها بعضوية لجان داخلية في النيابة العامة منها:- لجنة إعداد الدليل الموحد للتفتيش على مراكز الاحتجاز والايداع والايواء للاطفال والنساء البالغين، ولجنة حول إعداد دليل اجراءات العمل في قضايا الاشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن.

ومثلت نيابة حماية الاسرة من العنف النيابة العامة خلال العام 2023، على المستوى الدولي، في شبكة عضوات النيابة العامة حول التحديات والقضايا المشتركة، والمشاركة في لجنة الخبراء في مسودة تقرير دولة فلسطين الثاني الخاص بتوصيات لجنة الاتفاقية الدولية للقضاء على اشكال التمييز والعضوية المشكلة في لجنة الفريق الوطني لمناقشة التقرير الاولي لدولة فلسطين المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والساسية مع لجنة الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان .- جنيف، ولجنة حول إعداد تقرير قائمة المسائل لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، واللجنة الوطنية

لاعداد الفريق الوطني لاتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة "سيداو".

وخلال العام 2023 شاركت نيابة حماية الاسرة من العنف مع مركز مرصد ومع جمعية نجوم الامل في إنجاز دراسة حول اوضاع البيوت الامنة وخدمات الحماية من العنف المقدمة للنساء ذوات الاعاقة في مجال العنف، بالاضافة الى المشاركة في اللجنة التوجيهية لتحديد اولويات ومداخلات الموضوعية لشبكة معا حول الانتاج الاعلامي وتنفيذه. ومراجعة دليل الإجراءات والخطة التشغيلية لمركز الحماية بيتونيا مع وزارة المراة الاجتماعية

وعقدت نيابة حماية الاسرة من العنف خلال العام 2023، وبالتنسيق مع جمعية نجوم الأمل تدريب حول تعزيز فهم المشاركين لعملية الحق في وصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة الى العدالة، وتحسين مهاراتهم في تحليل وتقييم الأدلة والإجراءات القانونية ذات الصلة بحالات العنف والتمييز ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، بالاضافة الى عقد عدة لقاءات حول التعاون بين مقدمي الخدمات في قطاعي العدالة والامن والقطاع الاجتماعي، بما يخدم حماية النساء ضحايا العنف والنساء في خلاف مع القانون، بالاضافة الى عقد عدة لقاءات حول دور القضاء والنيابة في تعزيز الحماية وتقدير الخطورة للنساء بالشراكه مع القضاء و مشروع سواسية.

وخلال العام 2023، قامت نيابة حماية الأسرة من العنف، بتطوير ملحق لنظام التحويل الوطني يختص بمسار الإحالة لقضايا النساء ضحايا العنف والناجيات منه أثناء الطوارئ بما في ذلك الأوبئة وذلك بدعم من مشروع سواسية 2، بالاضافة الى تطوير ومواءمة دليل الاجراءات الموحد مع نظام التحويل للنساء المعنفات بالتعاون مع وزارة المرأة.

وقامت نيابة حماية الاسرة من العنف خلال العام بالمشاركة بورشة تفاعلية للفريق الوطني للقضاء على اشكال التمييز ضد المرأة - تقرير ظل - لاتفاقية سيداو بالتعاون مع وزارة المرأة، وعقد تدريب حول تعزيز وصول الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي الى الخدمات القانونية من جهة، وورشة عمل تدريبية بشأن المبادىء التوجيهية لاعضاء النيابة بشأن المعاملة الصديقة للطفل اثناء الاجراءات القانونية من جهة ثانية.

القضايا الواردة والمدورة والمفصولة لدى نيابة حماية الاسرة من العنف خلال العام 2023

خلال العام 2023، باشرت نيابة حماية الاسرة من العنف إجراءاتها التحقيقية في (1301) قضية تحقيقية مدورة منها (1223) قضية تحقيقية واردة خلال العام 2023، فيما أنهت النيابة العامة إجراءاتها التحقيقية في (1226) قضية تحقيقية أي ما نسبته (94%) من مجمل القضايا الواردة والمدورة.

قضايا نيابة حماية الأسرة من العنف الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام 2023 موزعة حسب النيابة الجزئية

النيابات الجزئية	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد
رام الله	10	278	288	280	8	97%
نابلس	5	175	180	177	3	98%
جنين	1	166	167	167	0	100%
طولكرم	1	79	80	80	0	100%
قلقيلية	2	71	73	72	1	99%
سلفيت	0	49	49	47	2	96%
الخليل	35	64	99	65	34	66%
حلحول	0	36	36	35	1	97%
بيت لحم	9	115	124	116	8	94%
طوباس	3	60	63	57	6	90%
اريحا	6	66	72	69	3	96%
يطا	2	24	26	26	0	100%
دورا	4	40	44	35	9	80%
المجموع	78	1223	1301	1226	75	94%

قضايا نيابة حماية الأسرة من العنف موزعة حسب نوع القضية:

بلغ مجموع القضايا الواردة لنيابة حماية الأسرة من العنف خلال العام (1223) شكلت قضايا الجنح ما نسبته (82%) تقريبا، فيما بلغت نسبة قضايا الجنايات (3%) تقريبا و نسبة العوارض (14%) تقريبا من المجموع الكلي لوارد للنيابة المختصة خلال العام .

حسب ما هو موضح في الجدول ادناه كما ويوضح الجدول عدد القضايا المفصولة والمدورة حسب الوصف الجرمي لكل منها (جنحة ، جناية ، عوارض) :

السنة	الوصف الجرمي	المدور السابق	الوارد السنوي	مجموع المدور والوارد	المفصول السنوي	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد
2023	جنحة	23	1006	1029	1009	20	98%
	جناية	17	40	57	46	11	81%
	عوارض	38	174	212	168	44	79%
	المجموع	78	1223	1301	1226	75	94%

نيابة جرائم الفساد

تختص نيابة جرائم الفساد بتحريك ومباشرة الدعوى الجزائية في كافة جرائم الفساد من خلال التحقيق والاتهام والترافع أمام المحاكم المختصة ومتابعة تنفيذ الأحكام الجزائية ذات العلاقة وفقا للقانون، ويشمل اختصاصها كافة محافظات الوطن، وخلال العام 2023 أنهت النيابة إجراءات التحقيق في 64 قضية جزائية متعلقة بجرائم الفساد، بنسبة 20% من مجمل الوارد والمدور حيث تم إحالة39 قضية منها للمحكمة المختصة فيما تم حفظ 20 قضيةلعدم وجود جريمة أو لعدم وجود بينة أو كون الفعل يشكل مخالفة ادارية ولا يشكل جرماً جزائياً، فيما تم إحالة 5 قضايا الى نيابات أخرى لعدم الاختصاص كون أن الفعل لا يشكل جريمة فساد ويشكل جرماً جزائياً من غير جرائم الفساد.

وبلغت عدد القضايا قيد التحقيق في نيابة جرائم الفساد خلال العام317 قضية، منها 55 قضية تحقيقية واردة خلال العام 2023 والباقي مدور من سنوات سابقة ؛ حيث تراعي النيابة في تحقيقاتها طبيعة جرائم الفساد المركبة والمعقدة لكشفها وملاحقة مرتكبيها لتقديمهم للعدالة وتستخدم وسائل الإثبات الحديثة والتحقيقات الموازية وتتبع المتحصلات الجرمية والعمل على حجزها تمهيداً لمصادرتها واستردادها بحكم قضائي، كما تعمل نيابة جرائم الفساد وبالتعاون مع باقي النيابات المتخصصة في مكتب النائب العام وجهات إنفاذ القانون على تتبع المتهمين والمحكوم عليهم الفارين من وجه العدالة خارج دولة فلسطين من خلال التعاون القضائي الدولي مع الجهات القضائية بالدول المختلفة وإدراج بياناتهم على قوائم الشرطة الجنائية الدولية وجلب المتهمين واسترداد المتحصلات الجرمية الناتجة عن جرائم الفساد.

قضايا جرائم الفساد الورادة والمدورة والمفصولة خلال العام 2023

بلغت عد قضايا جرائم الفساد المدورة والواردة لنيابة جرائم الفساد، خلال العام (317)، وتم فصل (64) قضية.

عدد قضايا جرائم الفساد الواردة والمفصولة والمدورة، 2023

المدور السابق	الوارد	مجموع المدور والوارد	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة
262	55	317	64	253

عدد القضايا الواردة لنيابة جرائم الفساد حسب القطاعات :

عدد القضايا الواردة لنيابة جرائم الفساد حسب القطاعات، 2023

القطاع	العدد
قطاع عام	28
هيئات و لجان محلية	20
اتحادات ونقابات	1
جمعيات	3
مؤسسة تقدم خدمة عامة	1
شركة مساهمة عامة تساهم فيها الدولة	2
المجموع	55

المتهمين في قضايا جرائم الفساد:

بلغ عدد المتهمين في قضايا جرائم الفساد خلال العام(97) متهم ، حيث شكلت نسبة المتهمين الذكور من إجمالي المتهمين (91%) وشكلت نسبة الإناث (9%) .

عدد المتهمين في قضايا جرائم الفساد حسب الجنس، 2023

الجنس	ذكر	أنثى
العدد	88	9
المجموع	97	

التوزيع النسبي للمتهمين في جرائم الفساد حسب الجنس، 2023

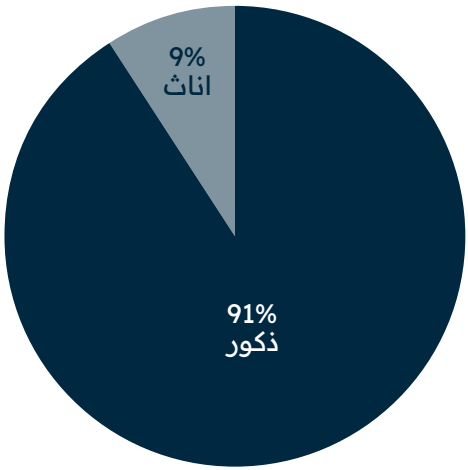

المبالغ المحكوم بردها كمتحصلات وغرامات و المتحصلات الجرمية التي تم استردادها في جرائم الفساد :

بلغ مجموع المبالغ المحكوم بردها كمتحصلات وغرامات في جرائم الفساد خلال العام (106,468) شيكل ، فيما بلغت مجموع المتحصلات الجرمية التي تم استردادها قبل نتيجة المحاكمة خلال العام (13.000.000) شيكل و (86) دونم ارض لصالح خزينة الدولة .

المبالغ المحكوم بردها كمتحصلات وغرامات	106,468 شيكل
المتحصلات الجرمية التي تم استردادها	13,000,000 شيكل
المتحصلات الجرمية التي تم استردادها	86 دونم ارض

نيابـــة مكافحـــة الجرائـــم الإلكترونيّـة وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تولت نيابة مكافحة الجرائم الالكترونية متابعة الاحتياجات الالكترونية والطلبات المتعلقة بالجرائم الالكترونية والاتصالات وكافة الطلبات الواردة من النيابات الجزئية والأجهزة الأمنية وشكاوى المواطنين ذات العلاقة، بالإضافة إلى التنسيق مع الشركاء والمؤسسات والشركات المختصة من ناحية تقنية وفنية مبنية على أسس علمية متوافقة مع طبيعة هذه الجرائم للحصول على الدليل الفني الالكتروني وربط الجناة فيه، بحيث يتم التعامل بالقضايا الواردة لتلك النيابة بالسرعة الممكنة والسرية التامة، ورفع الملف التحقيقي إلى المحكمة المختصة للسير بإجراءات المحاكمة العادلة وإدانة الجناة وفقاً للقانون.

وخلال العام 2023، باشرت نيابة مكافحة الجرائم الالكترونية التحقيق في 1306 قضية تحقيقية، منها 1228 قضية تحقيقية وردت في العام 2023 ، وأنهت النيابة العامة اجراءاتها التحقيقية في 1198 قضية تحقيقية أي ما نسبته 92% من مجمل القضايا الواردة والمدورة.

وخلال العام قامت نيابة مكافحة الجرائم الالكترونية وبالتعاون مع وسائل الاعلام الرسمية والمحلية لتطبيق خطة توعوية لرفع ثقافة المواطنين فيما يتعلق بالجرائم الالكترونية وذلك بالتنسيق مع وحدة العلاقات والعامة والإعلام بالنيابة العامة حيث تم مونتاج العديد من الملصقات التوعوية ونشرها بالإضافة إلى إجراء العديد من المقابلات الإعلامية حول القانون وأنواع الجرائم الالكترونية وخطورتها.

تصنيف قضايا الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الواردة والمفصولة والمدورة حسب نوع القضية

بلغت نسبة قضايا الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجنحوية الواردة للنيابة المتخصصة خلال العام (97.96%) من الوارد، فيما بلغت نسبة قضايا الجنايات في الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الواردة (1.95%)، والجدول ادناه يبين تصنيف هذه القضايا الواردة والمفصولة والمدورة حسب نوع القضية:

السنة	الوصف الجرمي	المدور السابق	الوارد السنوي	مجموع المدور والوارد	المفصول السنوي	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد	نسبة الوراد من (الجنح ،الجنايات، المخالفات، العوارض)من المجموع الكلى للوارد
2023	جنحة	68	1203	1271	1176	87	93%	97.96%
	جناية	10	24	34	21	19	62%	1.95%
	مخالفات	0	1	1	1	2	100%	0.08%
	المجموع	78	1228	1306	1198	108	92%	100%

قضايا الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام 2023 موزعة حسب النيابة الجزئية:

يبين الجدول ادناه عدد قضايا الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام موزعة حسب النيابة الجزئية والتي تولى أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتخصصة فيها إجراءات التحقيق والاتهام فيها:

النيابات الجزئية	المدور السابق	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة المفصول من الوارد والمدور
رام الله	25	277	302	271	31	90%
نابلس	20	233	253	222	31	88%
جنين	2	95	97	96	1	99%
طولكرم	2	104	106	104	2	98%
قلقيلية	0	52	52	49	3	94%
سلفيت	0	63	63	62	1	98%
الخليل	17	95	112	96	16	86%
حلحول	1	36	37	36	1	97%
بيت لحم	4	94	98	88	10	90%
طوباس	1	41	42	42	0	100%
اريحا	5	57	62	57	5	92%
يطا	0	29	29	26	3	90%

النيابات الجزئية	المدور السابق	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة المفصول من الوارد والمدور
دورا	1	52	53	49	4	92%
المجموع	78	1228	1306	1198	108	92%

نسبة المشتكين في الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام:

بلغت نسبة المشتكين الذكور في الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الواردة خلال العام (66%) مشتكي فيما بلغت نسبة الإناث المشتكيات في هذا النوع من الجرائم (33%) فيما بلغت نسبة الاشخاص الاعتباريين المشتكين (1%):

الجنس	ذكور	اناث	شخص اعتباري
عدد المشتكين في الجرائم الالكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	749	373	10
مجموع المشتكين		1132	

ابرز التهم التي تم تكييفها في الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الواردة للنيابة المتخصصة خلال العام:

يبين الجدول ادناه أبرز التهم التي تم تكييفها في الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الواردة للنيابة المتخصصة:

التكييف القانوني للتهمة	العدد
الابتزاز الإلكتروني	233
الذم والقدح والتشهير بواسطة الوسائل الإلكترونية	482
التهديد باستعمال الوسائل الالكترونية و التهديد عبر الهاتف	642

الاحتياجات الإلكترونية:

بلغ عدد الاحتياجات الالكترونية الواردة الى نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام (8748) احتياج وتشمل هذه الاحتياجات (شركات الاتصالات المحلية ومزودي خدمة الإنترنت، الطلبات المحالة الى المختبر الجنائي - وحدة الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الشرطة والمضبوطات) ويبين الجدول ادناه عدد الاحتياجات المرسلة من قبل النيابة العامة.

نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية

مارست نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية اختصاصها بالتحقيق والترافع بجميع ما وردها والمدور لديها من ملفات تحقيقية وفقا لاختصاصها والبالغ عددها 794 ملف تحقيقي، ورد منها 603 ملفات تحقيقية خلال العام 2023 .

وقد ترافع اعضاء نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في جميع القضايا الاقتصادية المنظورة أمام المحاكم، وشاركت في إتلاف كميات من المضبوطات، ونفذت نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية عدد من الأحكام الجزائية الصادرة في القضايا الاقتصادية، وتابعت التنفيذات المتعلقة بالجمارك والمكوس لدى دوائر التنفيذ.

عدد القضايا الواردة والمفصولة في نيابة الجرائم الاقتصادية:

بلغت عدد قضايا الجرائم الاقتصادية المدورة والواردة إلى النيابة العامة (794) قضية خلال العام2023، فصل منها (579)، أي ما نسبته (73%).

القضايا التحقيقية و المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية حسب النيابة الجزئية ، 2023

النيابات الجزئية	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد
رام الله / مكتب النائب العام	94	118	212	135	77	64%
نابلس	30	100	130	77	53	59%
جنين	17	96	113	99	14	88%
طولكرم	2	42	44	43	1	98%
قلقيلية	0	21	21	14	7	67%
سلفيت	1	34	35	34	1	97%
الخليل	24	44	68	31	37	46%
حلحول	1	14	15	14	1	93%
بيت لحم	14	54	68	52	16	76%
طوباس	0	8	8	8	0	100%
اريحا	3	12	15	13	2	87%

النيابات الجزئية	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد
يطا	0	19	19	19	0	100%
دورا	5	41	46	40	6	87%
المجموع	191	603	794	579	215	73%

قضايا نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضايا

- قضايا الجنح : بلغ عدد قضايا الجنح الواردة لنيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية خلال العام (534) قضية، اي بنسبة (89%) من إجمالي الوراد ، حيث تشكل قضايا الجنح الأعلى نسبة من اجمالي الوارد.
- قضايا الجنايات: بلغ عدد قضايا الجنايات الواردة لنيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية خلال العام (69) قضية اي بنسبة (11%) من اجمالي الوارد .

عدد القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية والبيئية حسب الوصف الجرمي، 2023

الوصف الجرمي	المدور من السنوات السابقة	الوارد السنوي	مجموع المدور والوارد	المفصول السنوي	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الوراد من (الجنح ،الجنايات، المخالفات، العوارض)من المجموع الكلي للوارد
جنحة	155	534	689	514	175	89%
جناية	36	69	105	65	40	11%
المجموع	191	603	794	579	215	100%

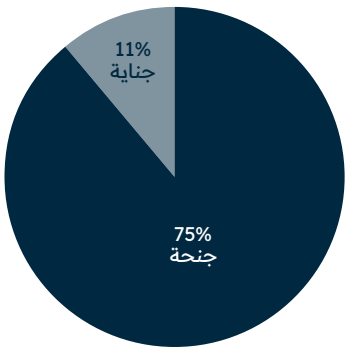

نسبة الوراد من (الجنح ،الجنايات، المخالفات، العوارض)من المجموع الكلي للوارد

نيابة الجرائم الدولية والتعاون الدولي

تختص نيابة الجرائم الدولية في جمع وتوثيق وتقصي كافة الحقائق ودراسة المعلومات والتحقيق، وإعداد الملفات المتعلقة بالجرائم التي يرتكبها الاحتلال على أراضي دولة فلسطين والتي ترقى لمستوى جرائم تدخل ضمن اختصاص وولاية المحكمة الجنائية الدولية.

وفي هذا الإطار ووفق توجيهات النائب العام تمضي نيابة الجرائم الدولية قدماً في اتخاذ كافة إجراءات جمع وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية كافة برؤية وخطوات مدروسة بالشراكة مع فريق عمل الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الغير حكومية المختصة في مراقبة وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية وذلك من خلال:

- توثيق جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الاسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة مثل استهداف المدنيين وقتلهم واستهداف المنشآت المدنية وتعمد وقتل الأسرى والجرحى وتدمير الممتلكات وتدمير المستشفيات والمؤسسات التعليمية ودور العبادة وغيرها من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.
- توثيق الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بما فيها جريمة الابرتهايد (الفصل العنصري) ووفق النماذج المعتمدة لدى نيابة الجرائم الدولية لإحالتها لمكتب المدعي العام للمحكمة.
- مباشرة التحقيق في العديد من الملفات المتعلقة بإبعاد ونقل سكان الأرض المحتلة او جزء منهم داخل هذه الأرض او خارجها وقيام دولة الاحتلال الاستعماري على نحو مباشر او غير مباشر بنقل اجزاء من سكانها الى الأراضي التي تحتلها، والاستيلاء على الأراض والحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات، ومن أمثلة الملفات التي وثقتها نيابة الجرائم الدولية ملف التحقيق الخاص بالخان الأحمر والملف الخاص بواد الحمص وملف حمصة الفوقا وملف مسافر يطا، وذلك بالشراكة مع هيئة الجدار والاستيطان وفريق عمل الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.
- جمع وتوثيق الجرائم التي ترتكب بحق الاطفال والنساء، وتوثيق جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للأسرى بما فيهم الأطفال والنساء والإهمال الطبي المتعمد

المتعلق في الأسرى بالشراكة مع هيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير والمنظمات غير الحكومية المختصة بالشأن.

- وفي ظل ارتفاع وتيرة إرهاب المستعمرين في القرى والبلدات والمدن واستمرار اعتداءاتهم على المسجد الأقصى المبارك وكافة المقدسات الإسلامية والمسيحية، واستغلال سلطات الاحتلال العدوان على قطاع غزة واستمرارها في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية لتعزيز منظومة الاستيطان الاستعماري من خلال مواصلة ارتكابها لجريمة نقل المستعمرين بشكل غير شرعي إلى دولة فلسطين المحتلة. تسعى نيابة الجرائم الدولية لتوثيق جرائم الإرهاب وتمويله المقترفة من قبل قطعان المستعمرين ومموليهم وتجمع الأدلة والمعلومات اللازمة من كافة المصادر المتوفرة والتي ترصد الاعتداءاتهم الإرهابية وطرق تمويلهم. بالإضافة إلى معاينة مواقع هذه الاعتداءات الارهابية وتوثيقها واتخاذ الإجراءات الممكنة على أرض الواقع، وذلك رغم الحماية التي توفرها دولة الاحتلال لهؤلاء الإرهابيين من خلال المعيقات القانونية الجائرة أو بتطبيق سياسة الأمر الواقع.

- وقد أسفرت التحقيقات المتعلقة بالاعتداءات الإرهابية من قبل المستوطنين المتطرفين عن تحديد عدد من المستعمرين كياناتهم الإرهابية المتطرفة، وحددت التحقيقات دوافع وأهداف ومجالات عمله، حيث يحملون افكاراً متطرفة او نازية تحظى بحماية سلطات الاحتلال. ورصدت التحقيقات عدد الاعتداءات الإرهابية المنفذة من طرفهم، ووقفت على مصادر تمويلهم ومؤسسيهم والجهات الداعمة لهم، والمناطق التي تنشط بها تلك الجماعات. ومن هذه الجرائم الموثقة القتل واقتحامات المدن والتجمعات الفلسطينية والاعتداء المباشر على المواطنين وممتلكاتهم.
- قامت نيابة الجرائم الدولية أيضاً بتوثيق الاستهداف المباشر للمتظاهرين بالرصاص الحي او اي انوع أخر من السلاح بقصد الحاق اذى خطير.
- شاركت نيابة الجرائم الدولية في إعداد مسودة مشروع قانون الجرائم الدولية والذي يجرم ويعاقب على الجرائم المحددة في ميثاق روما سعياً لإقراره، لما لهذا القانون من أهمية لتجريم الأفعال التي تشكل جرائم موصوفة ضمن ميثاق روما في التشريع الفلسطيني.

- قامت نيابة الجرائم الدولية بإعداد وطباعة وتوزيع مطويات سعياً لمشاركة الضحايا في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية.
- تسعى هذه النيابة المتخصصة لتوعية المواطنين بضرورة اجراء الصفة التشريحية للشهداء والسعي لتوثيق اجراءات الطب الشرعي بالفيديو في كافة مراكز الطب الشرعي في المحافظات.

هذا وتقوم لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الفلسطينية التي يترأسها النائب العام، وتضم في عضويتها: رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ووكلاء وزارات الخارجية والعدل والداخلية والمالية، إضافة الى مسجل الشركات، ومدير وحدة المتابعة المالية، ومدير الرقابة في سلطة النقد، ومدير عام هيئة سوق رأس المال، ومدير المكتب المركزي الوطني "انتربول فلسطين"، ورئيس سلطة الأراضي، وممثلين عن جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي. والتي أنشئت بموجب المادة (98) من قرار بقانون رقم (39/2022) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، وتمارس صلاحياتها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي وفقا للمرسوم الرئاسي رقم (14/2022)، لا سيما القرار رقم (1373) المتعلق بإنشاء قائمة وطنية للإرهاب، ولها في سبيل ذلك إدراج أي شخص أو كيان على قائمة الإدراج الوطنية تتوفر بحقه أسباب معقولة لارتباطه بأعمال إرهابية وفقا لمعايير محددة. حيث تعمل اللجنة على مشاركة قوائم المستعمرين وكياناتهم الإرهابية مع الدول الأخرى وفقاً للمادة (12) من المرسوم الرئاسي رقم (14/2022)، وذلك في ظل ارتفاع وتيرة إرهاب المستعمرين في القرى والبلدات والمدن واستمرار اعتداءاتهم على المسجد الأقصى المبارك وكافة المقدسات الإسلامية والمسيحية، واستغلال سلطات الاحتلال العدوان على قطاع غزة واستمرارها في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية لتعزيز منظومة الاستيطان الاستعماري من خلال مواصلة ارتكابها لجريمة نقل المستعمرين بشكل غير شرعي إلى دولة فلسطين المحتلة.

تهدف نيابة التعاون الدولي لتطوير فعالية إجراءات ملاحقة المجرمين الفارين وتطبيق الممارسات الفضلى بشأن المساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الموجودات، فالتعاون القضائي ضرورة ومصلحة مشتركة للدول ولا مجال لأي دولة لديها الإرادة في ملاحقة الجرائم و القبض على مرتكبيها أن تنأى بنفسها عن إقامة مظلة من العلاقات مع الدول الأخرى، حيث تسعى دوماً لتقرير أوجه التعاون الدولي وتطوير وتعميق علاقاتها في ميدان التعاون القضائي والقانوني وتقديم أكبر قدر من التعاون في مجال مكافحة الجريمة، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان وسيادة القانون والعمل على تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجرائم الخطرة وضمان عدم إفلات المجرمين من العدالة .

علماً أن النيابة العامة الفلسطينية وسعياً لتوسيع رقعة التعاون كانت سباقه في توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع السلطات القضائية النظيرة، فضلاً عن التعاون الوثيق مع المكتب الوطني للشرطة الجنائية الدولية (انتربول فلسطين) وإدارة التعاون الدولي في وزارة العدل ووحدة المتابعة المالية وغيرها من الجهات الوطنية لتطويع كافة القنوات في مجال مكافحة الجريمة وملاحقة المطلوبين والمحكومين.

وتعمل نيابة التعاون القضائي الدولي من خلال:

- أولاً:الطرق الدبلوماسية .
- ثانياً: من خلال الانتربول ووحدة العلاقات العربية و التعاون الدولي.

عدد طلبات التعاون القضائي الدولي الصادرة خلال العام 2023

بلغ عدد طلبات التعاون القضائي الدولي الصادرة خلال العام (30) طلب تعاون منها (27) طلب وارد من دائرة الجرائم الإلكترونية في الشرطة بواسطة نيابة الجرائم الالكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و(3) طلبات واردة لمكتب النائب العام والنيابات الجزئية و نيابة الجرائم الاقتصادية والبيئية ، مع العلم أنه تم انجاز كافة تلك الطلبات. والجدول أدناه يبين عدد الطلبات الواردة:

طلبات التعاون القضائي الدولي الصادرة			التكييف القانوني للتهمة	العدد	الجنس		
الجهة الوارد منها الطلب	وارد 2023	المنجز	جرائم الكترونية		ذكر	انثى	هيئات معنوية
دائرة الجرائم الإلكترونية في الشرطة بواسطة نيابة الجرائم الالكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	27	27	27	27	8	18	1
طلبات واردة من مكتب النائب العام	1	1	1	1	1	0	0
طلبات واردة من النيابات الجزئية	1	1	1	1	1	0	0
طلبات واردة من نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية	1	1	1	1	1	0	0
المجموع	30	30	30	30	11	18	1

عدد طلبات التعاون (الرسائل) الصادرة والواردة من المكتب المركزي الوطني "إنتربول فلسطين":

يبين الجدول ادناه عدد الطلبات الصادرة والواردة من الإنتربول خلال العام موزعة حسب الدولة الوارد منها الطلب حيث بلغ المجموع الكلي للطلبات خلال العام (7) موزعة كالتالي: عدد الطلبات الصادرة الى الإنتربول خلال العام 2023 بلغ (5) طلبات وعدد الطلبات الواردة من الانتربول لنيابة التعاون الدولي بلغ (2) طلب:

عدد الطلبات الصادرة والواردة من الإنتربول حسب الدولة،2023			
الدولة	الصادر	الوارد	المجموع
جمهورية الفلبين	1	0	1
جمهورية فرنسا	2	0	2
المملكة العربية السعودية	1	0	1
الجمهورية الايطالية / روما	0	1	1
المملكة الاردنية الهاشمية	1	1	2
المجموع	5	2	7

طلبات التوقيف المؤقت والنشرات (أوامر القبض الدولية)الصادرة والواردة لنيابة التعاون الدولي:

طلبات التوقيف المؤقت والنشرات(أوامر القبض الدولية) الصادرة :

تبين الجداول أدناه عدد طلبات التوقيف المؤقت والنشرات الصادرة والواردة موزعة حسب الجهة الوارد منها الطلب، حيث بلغ عدد طلبات التوقيف المؤقت والنشرات الصادرة من دولة فلسطين خلال العام 2023 (27) طلب موزعة حسب النوع والجهة الصادر إليها الطلب:

طلبات توقيف مؤقت/ نشرات (الصادرة) ،2023					
الجهة الوارد منها الطلب	طلبات توقيف مؤقت/ نشرات				عدد الطلبات الصادرة
	طلب توقيف مؤقت	نشرة حمراء	نشرة صفراء	امر قبض دولى	
مكتب النائب العام	9	3	0	0	12
النيابات الجزئية	4	3	0	0	7
دائرة الجرائم الإلكترونية في الشرطة بواسطة نيابة الجرائم الالكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4	1	0	0	5
انتربول فلسطين	1	1	0	0	2
مساعدة قضائية	1	0	0	0	1
المجموع	19	8	0	0	27

طلبات التوقيف المؤقت والنشرات (أوامر القبض الدولية) الواردة:

بلغ عدد طلبات التوقيف المؤقت والنشرات الواردة الى دولة فلسطين خلال العام (22) طلب موزعة حسب النوع والجهة الوارد منها الطلب:

طلبات توقيف مؤقت/ نشرات (الواردة)،2023					
الدولة	طلبات توقيف مؤقت/ نشرات				عدد الطلبات الواردة
	طلب توقيف مؤقت	نشرة حمراء	نشرة صفراء	تعميم	
المملكة الأردنية الهاشمية	12	0	0	0	12
سلطنة عمان	1	0	0	0	1
الامارات العربية المتحدة	1	2	0	0	3
مملكة السويد / ستكهولم	1	1	1	0	3
روسيا الاتحادية / موسكو	0	0	1	0	1
دولة قطر / الدوحة	1	0	0	0	1
دولة الكويت	1	0	0	0	1
المجموع	17	3	2	0	22

طلبات المساعدة القانونية المتبادلةالصادرة/ الواردة:

بلغ مجموع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الصادرة/ الواردة (50) طلب، منها طلبات المساعدة القانونية الواردة (20) بينما بلغت عدد طلبات المساعدة القانونية الصادرة (30) طلب، و يبين الجدول ادناه عدد الطلبات المساعدة القانونية الصادرة والواردة موزعة حسب جنس المشتكي:

طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الصادرة/ الواردة حسب الجنس،2023				
الطلبات المساعدة القانونية الصادرة/ الواردة	ذكر	انثى	هيئات معنوية	المجموع
عدد الطلبات المساعدة القانونية الصادرة	11	18	1	30
عدد الطلبات المساعدة القانونية الواردة	11	9	0	20
المجموع	22	27	1	50

طلبات المساعدة القانونية الصادرة والواردة:

طلبات المساعدة القانونية الصادرة:

يبين الجدول ادناه عدد طلبات المساعدة القانونية الصادرة موزعة حسب الدولة المرسل اليها:

طلبات المساعدة القانونية الصادرة حسب الدول المرسل إليها، 2023	
اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الأردنية الهاشمية	7
الجمهورية التركية	4
جمهورية مصر العربية	5
المملكة المغربية	3
امارة دبي	1
جمهورية هولندا	2
جمهورية الصين الشعبية	1
المملكة العربية السعودية	2
الجمهورية السنغافورية	4
جمهورية العربية السورية	1
المجموع	30

طلبات المساعدة القانونية الواردة:

يبين الجدول ادناه عدد طلبات المساعدة القانونية الواردة موزعة حسب الدولة المرسل منها :

طلبات المساعدة القانونية الواردة حسب الدول المرسل منها، 2023	
اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الأردنية الهاشمية	15
الجمهورية التركية	2
المملكة العربية السعودية	1
دولة الكويت	1
جمهورية بولندا	1
المجموع	20

طلبات تسليم المجرمين الصادرة والواردة:

بلغ عدد طلبات تسليم المجرمين الصادرة والواردة الكلي خلال العام 2023 (15) طلب منها طلب تسليم مجرمين عدد (1) طلب وارد و(14) طلب صادر، والجدول ادناه يبين عدد طلبات تسليم المجرمين الصادرة والواردة خلال العام موزعة حسب الدولة والتهمة والجنس:

طلبات تسليم المجرمين الواردة حسب الدول المرسلة منها طلبات التسليم، 2023		
الدولة	التهمة	الجنس
الاردن	هتك عرض	ذكر
مجموع طلبات التسليم الواردة		1

طلبات تسليم المجرمين الصادرة حسب الدول المرسلة إليها طلبات التسليم، 2023		
الدولة	التهمة	الجنس
المملكة الاردنية الهاشمية	اصدار شيك بدون رصيد	ذكر
المملكة الاردنية الهاشمية	جرائم الكترونية	ذكر
المملكة الاردنية الهاشمية	جرائم الكترونية	ذكر
الامارات العربية المتحدة	ايذاء بليغ + حيازة سلاح ابيض	ذكر
المملكة الاردنية الهاشمية	جرائم الكترونية	ذكر
المملكة الاردنية الهاشمية	تزوير بأوراق رسمية	ذكر
الامارات العربية المتحدة	تزوير بأوراق رسمية واستعمالها	ذكر
المملكة الاردنية الهاشمية	اصدار شيك بدون رصيد + احتيال	ذكر
المملكة الاردنية الهاشمية	احتيال + استيلاء على مال منقول	ذكر
المملكة الاردنية الهاشمية	التعدي على ولاية قاصر	ذكر
الامارات العربية المتحدة	احتيال	ذكر
المملكة الاردنية الهاشمية	احتيال	ذكر
المملكة الاردنية الهاشمية	احتيال + استيلاء على مال منقول	ذكر
المملكة الاردنية الهاشمية	تزوير بأوراق رسمية	ذكر
المملكة الاردنية الهاشمية	اختلاس + طلب رشوة + غسل اموال	ذكر
مجموع طلبات التسليم الصادرة		15

نيابة دعاوى الدولة

تتطلع النيابة العامة بدور أساسي في دعاوى الدولة، فالنائب العام هو من يقيم الدعاوى التي للدولة او إحدى مؤسساتها على أي شخص أو جهة كانت وتقام الدعاوى التي ضد الدولة ومؤسساتها على النائب العام بصفته الممثل القانوني، وتتولى نيابة دعاوى الدولة الإشراف على كافة الدعاوى المدنية، و إعتراضات التسوية أمام كافة المحاكم على اختلاف درجاتها ، وتعقب التنفيذات المدنية.

استطاعت نيابة دعاوى الدولة خلال العام 2023 من تحقيق ايرادات لصالح الخزينة العامة بمبلغ 6,356,065 شيكل و 64,634 دينار اردني و 60,238 دولار امريكي، وان كانت المبالغ المحلصة أقل من الاعوام السابقة ويعود ذلك الى الوضع الامني والاقتصادي في البلاد منذ احداث السابع من اكتوبر 2023 وما تبعه من آثار سياسية واقتصادية وما تمخض عنها من اصدار قرارات بقانون عن فخامة الرئيس بوقف المدد القانونية المتعلقة بسير المحاكم.

المبالغ المحصلة لصالح خزينة الدولة للعام 2023	المبالغ
المبلغ بالشيكل	6,356,065
المبلغ بالدينار	64,634
المبلغ بالدولار	60,238

وتعاملت نيابة دعاوى الدولة خلال السنة القضائية 2023 بواقع 95 طعن بالنقض مشتملة على طعون مقدمة من قِبَلِها و لوائح جوابية.

نيابة مكافحة الجرائم المرورية

تختص بالتحقيق والترافع أمام المحاكم بشكل يستجيب لهذا النوع من القضايا خاصة ما يتعلق بحالات الوفاة والإصابات الجسدية، ورفع مستوى الملاحقة القضائية ومعدلات الإدانة في هذا النوع من القضايا، لضمان محاسبة ومساءلة وملاحقة الجناة وتحقيق الردع العام والخاص، وتهدف أيضا إلى رفع مستوى السلامة المرورية في الوطن بما يحقق المصلحة العامة، من خلال تعزيز العمل المشترك والجماعي مع الجهات الشريكة لتحقيق الأهداف المشتركة بما يخدم الصالح العام وتعزيز السلامة المرورية والأمان على الطرق.

شاركت نيابة الجرائم المرورية في عدة نشاطات مهمة خلال عام 2023، بما في ذلك التعاون مع دائرة شرطة المرور لتنظيم ورشة عمل مشتركة، والمشاركة في مبادرات مجتمعية بالتعاون مع مؤسسات حكومية وأهلية والقطاع الخاص. كما شاركت في حملة الفحص الشتوي للعام 2023، وعُقدت ورشة عمل بالتعاون مع دائرة التخطيط حول تدريب قضايا التأمين والإطار القانوني. وتابعت النيابة سير عمل أعضاء وموظفي النيابات الجزئية المختصين بمتابعة المرور، وأصدرت توصيات تشمل العمل على إيجاد شراكات ومصادر تمويل لرفع الوعي المجتمعي بقوانين المرور ورفع كفاءة العاملين من خلال ورش العمل والتعاون مع الشركاء في مختلف المؤسسات لإيجاد حلول للازمات المرورية وتطبيق القانون.

خلال عام 2023، بلغ إجمالي عدد قضايا الجرائم المرورية المدورة والواردة التي باشرت النيابة العمل فيها خلال العام (5595) قضية، في حين بلغ إجمالي عدد القضايا المفصولة (5572) قضية، أي بنسبة (99.6%)،وفيما يتعلق بالقضايا المدورة للسنة اللاحقة، فقد بلغت (23) قضية.

عدد قضايا الجرائم المرورية الواردة والمفصولة والمدورة للعام 2023

نيابة مكافحة الجرائم المرورية	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة
	13	5582	5595	5572	23
نسبة المفصول من مجموع المدور والوارد					99.6%

عدد القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة الجرائم المرورية، 2023						
النيابات الجزئية	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد
رام الله	2	915	917	914	3	99.7%
نابلس	3	1330	1333	1328	5	99.6%
جنين	0	718	718	715	3	99.6%
طولكرم	0	311	311	311	0	100.0%
قلقيلية	1	158	159	159	0	100.0%
سلفيت	0	185	185	183	2	98.9%
الخليل	0	588	588	585	3	99.5%
حلحول	1	165	166	165	1	99.4%
بيت لحم	3	628	631	627	4	99.4%
طوباس	0	178	178	178	0	100.0%
اريحا	0	186	186	186	0	100.0%
يطا	0	45	45	45	0	100.0%
دورا	3	175	178	176	2	98.9%
المجموع	13	5582	5595	5572	23	99.6%

نيابة الهيئات المحلية

تتولى نيابة الهيئات المحلية من خلال وكلاء النيابة المكلفين بالهيئات المحلية حسب اختصاصهم المكاني إجراءات التحقيق الابتدائي التي يتوجب عليهم القيام بها على وجه الاستعجال ودون تأخير ومتابعة كافة مراحل الدعوى الجزائية ذات العلاقة بالهيئات المحلية، من خلال تقديم لائحة اتهام إلى المحاكم المختصة والترافع امامها ، وتقوم نيابة الهيئات المحلية بتنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم الهيئات المحلية والمحاكم المختصة وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية من خلال دائرة تنفيذ الأحكام في النيابات الجزئية .

القضايا الواردة والمفصولة والمدورة لنيابة الهيئات المحلية موزعة حسب النيابات الجزئية للعام 2023:

- عدد القضايا الواردة: بلغ عدد قضايا نيابة الهيئات المحلية الواردة خلال العام (427).
- عدد القضايا المفصولة: بلغ مجموع قضايا نيابة الهيئات المحلية المفصولة (396) قضية من مجموع الوارد خلال العام أي بنسبة فصل (92.7%) .

عدد قضايا نيابة الهيئات المحلية الواردة والمفصولة والمدورة موزعة حسب النيابة الجزئية، 2023

النيابة	الوارد	المفصول	المدور
رام الله	16	16	0
جنين	72	72	0
طولكرم	8	8	0
نابلس	217	186	31
بيت لحم	21	21	0
قلقيلية	24	24	0
طوباس	0	0	0
سلفيت	7	7	0
اريحا	57	57	0

النيابة	الوارد	المفصول	المدور
الخليل	1	1	0
حلحول	2	2	0
دورا	1	1	0
يطا	1	1	0
المجموع	427	396	31

نيابة العليا

تختص بتمثيل كافة أشخاص الادارة في الدولة في الطعون المرفوعة ضدهم من قبل القضاة وأعضاء النيابة العامة، حيث تقوم نيابة العليا بتقديم اللوائح الجوابية والبينات والمرافعات والمذكرات القانونية بصفتها الممثلة لأشخاص الإدارة في الدولة، حيث تقوم بكل ما يقتضيه القانون قي تمثيلها للادارة أمام المحكمة العليا في هذا الشأن.

دعاوى العليا

- المدور من السنوات السابقة والوارد خلال العام : بلغ مجموع دعاوى العليا المدورة من السنوات السابقة والواردة خلال العام (26)
- المدور: بلغت مجموع دعاوى العليا المدورة للسنة اللاحقة (15) دعوى.
- نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد: بلغ مجموع المفصول من الدعاوى العليا (11) منها (7) دعاوى مفصولة لصالح الدولة (رد الدعوى) و (4) دعاوى مفصولة لصالح الخصم (الغاء القرار) حيث بلغت نسبة المفصول من مجموع المدور والوارد (42%).

عدد دعاوى العليا حسب حالة الدعوى،2023

دعاوى العليا	
المدور من السنوات السابقة	15
الوارد	11
المجموع	26
المفصول	11
المفصول لصالح الدولة (رد الدعوى)	7
المفصول لصالح الخصم (الغاء القرار)	4
المدور	15
نسبة المفصول الى مجموع المدور و الوارد	42%

نيابة الدستورية

تختص بتمثيل كافة مؤسسات الدولة في جميع الطعون الدستورية التي ترفع منها او عليها وفقا لنص المادة 31 من قانون المحكمة الدستورية رقم 3 لسنة 2006 وتعديلاته حيث تقوم النيابة الدستورية بتقديم اللوائح الجوابية في الطعون وحوافظ المستندات والمرافعات والمذكرات القانونية في طلبات التفسير الدستورية بصفتها الممثلة لمؤسسات الدولة.

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع الدعاوى الدستورية المدورة من السنوات السابقة (12) دعوى.
- **الوارد:** بلغ عدد الدعاوى الدستورية الواردة خلال العام (15) دعوى.
- **المدور:** بلغت مجموع الدعاوى الدستورية المدورة للسنة اللاحقة (17) دعوى.
- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد:** بلغ عدد المفصول في الدعاوى الدستورية (10) قضية أي بنسبة (37%) من مجموع المدور والوارد.

عدد الدعاوى الدستورية (طعون وطلبات تفسير) حسب حالة الدعوى، 2023

المدور من السنوات السابقة	12
الوارد (طعون دستورية وطلبات تفسير)	15
المجموع	27
المفصول	10
المدور	17
نسبة المفصول الى مجموع المدور و الوارد	37%
مفصول (رد الدعوى الدستورية)	9
مفصول (قبول الدعوى الدستورية)	1

نيابة النقض

تُتابع القضايا أمام محكمة النقض والتي هي إحدى جناحي المحكمة العليا في الوطن، وتتولى هذه النيابة اختصاص إعداد الطعون ومتابعتها امام محكمة النقض بناءً على قرار من النائب العام بالطعن فيها بالنقض ، وكذلك الرد على الطعون المرفوعة ضد النيابة العامة امام محكمة النقض، وتقديم المُطالعات الخطية للرد على هذه الطعون ، تقسم نيابة النقض الى قسمين؛ القسم الاول حقوقي وتنظر في القضايا المرفوعة من و على الدولة، والقسم الثاني يختص بالقضايا الجزائية.

خلال العام 2023 قدمت نيابة النقض (129) لائحة طعن بالأحكام الجزائية الصادرة عن محاكم الاستئناف ، فيما بلغ عدد الطعون التي قامت نيابة النقض بالرد على لوائح الطعن المقدمة من قبل المتهمين على الاحكام الصادرة بحقهم من قبل محاكم الاستئناف من خلال إعداد المطالعة الخطية (241) خلال المدة القانونية.

فيما تابعت نيابة النقض خلال العام (22) طلب جزائي تعيين مرجع قضائي لتنازع الإختصاص و(24) طلبات إعادة نظر على قرار الإفراج و (1) طلبات استشكال تنفيذي لمحكمة النقض حسب الاصول والقانون.

كما عالجت نيابة النقض (31) ملف وارد إليها من نيابة استئناف الشمال (نابلس) و (9) ملف من نيابة إستئناف الجنوب (الخليل) و (15) ملفات من نيابة إستئناف القدس بعد فصل هذه الملفات من قبل محاكم الإستئناف حسب الأصول، سواء باعداد لوائح طعن أو بمذكرات توصية بعدم الطعن كون ان الحكم متفق واحكام القانون.

اللوائح المقدمة من النيابة العامة لمحكمة النقض:

قدمت نيابة النقض خلال العام (129) لائحة طعن بالأحكام الجزائية الواردة من محاكم الاستئناف، فيما بلغ عدد الطعون التي قامت نيابة النقض بالرد على لوائح الطعن المقدمة من قبل المتهمين على الاحكام الصادرة بحقهم من قبل محاكم الاستئناف من خلال إعداد المطالعة الخطية (241) خلال المدة القانونية ، حيث بلغ مجموع اللوائح المقدمة من نيابة النقض خلال العام (370) لائحة .

البيان	العدد
عدد لوائح الطعن بالاحكام الجزائية الواردة من محاكم الاستئناف	129
عدد لوائح الطعن االمقدمة من قبل المتهمين	241
المجموع	370

الطلبات الجزائية (تعيين مرجع قضائي لتنازع الاختصاص) :

تابعت نيابة النقض خلال العام (22) طلب جزائي قدم لمحكمة النقض من قبل المتهمين ضد النيابة العامة لتعيين المرجع القضائي و (1) طلب استشكال تنفيذي و (24) طلب إعادة نظر على قرار الافراج ، وقد تم فصلها جميعها في محكمة النقض .

البيان	العدد
عدد الطلبات الجزائية المقدمة من قبل المتهمين	47
المفصول	47
المدور	0
نسبة الفصل	100%

ملفات الاستئناف التي تم معالجتها في نيابة النقض :

قامت نيابة النقض بمعالجة سواء بتقديم طعن بالنقض أو بمذكرات توصية بعدم الطعن كون ان الحكم متفق واحكام القانون (55) ملف وارد من نيابات الإستئناف ، حيث تم معالجة (31) ملفات واردة من نيابة استئناف الشمال – نابلس ، و (9) ملف من نيابة استئناف الجنوب – الخليل ، و (15) ملفات من نيابة استئناف القدس – رام الله بعد فصل هذه الملفات من قبل محكمة الاستئناف حسب الاصول .

الاستئنافات التي تم معالجتها في نيابة النقض ، 2023	
نيابة استئناف الشمال – نابلس	31
ملف من نيابة استئناف الجنوب – الخليل	9
استئناف القدس – رام الله	15
المجموع	55

نيابة الاستئناف

تختص بالترافع أمام محاكم الاستئناف بهيئاتها الجزائية والمدنية (محكمة استئناف الخليل ، محكمة استئناف القدس، ومحكمة استئناف نابلس)، حيث تقوم بالترافع أمام المحاكم المختصة بالاضافة إلى دراسة الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف للتقرير بخصوص الطعن بها بالنقض من عدمه واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك، كما وتم تكليف أعضاء نيابة متخصصين لغايات متابعة الاستئنافات أمام محكمة الجمارك الاستئنافية وكذلك الاستئنافات الخاصة بقضايا الأحداث.

نيابة الاستئناف (جزاء)

عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة الاستئناف:

- المدور من السنوات السابقة: بلغ مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة لدى محكمة الاستئناف (الجزاء) (437) قضية .
- الوارد خلال السنة: بلغ عدد القضايا الواردة الى محكمة الاستئناف (الجزاء) (91) قضية خلال العام.
- القضايا المفصولة: بلغت مجموع القضايا المفصولة في محكمة الاستئناف (جزاء) خلال العام (114) قضية.

نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور و الوارد: بلغت نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور والوارد لدى محكمة الاستئناف (جزاء) (22%) من مجموع المدور والوارد.

عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة الاستئناف (جزاء) حسب النيابة،2023

النيابة	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد
نيابة استئناف القدس	183	15	198	23	175	12%
نيابة استئناف الخليل	49	39	88	40	48	45%
نيابة استئناف نابلس	205	37	242	51	191	21%
المجموع	437	91	528	114	414	22%

التوزيع النسبي للقضايا المفصولة لدى نيابة الاستئناف من مجموع القضايا المدورة والواردة حسب النيابة، 2023

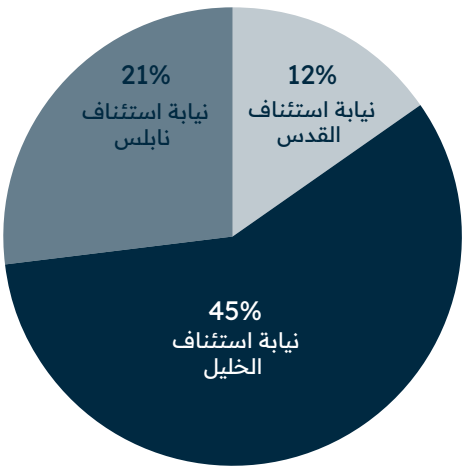

الجزء الرابع

الإدارات والوحدات المتخصصة

المكتب الفني

يختص المكتب الفني بدراسة ومراجعة القضايا المتعلقة بالنيابات المتخصصة والقضايا الهامة التي تُرسل للنائب العام وعرضها عليه بعد إعداد التقارير الفنية والمذكرات القانونية اللازمة بشأنها ، وبلغ خلال العام مجموع الملفات المنظورة أمام أعضاء المكتب الفني للمراجعة 2988 ملف تحقيقي، منها 1235 ملف تحقيقي وارد من النيابات الجزئية و 1753 ملف تحقيقي من النيابات المتخصصة، وفيما يلي تفصيلها حسب الجهة التي وردت منها:

الملفات الواردة من نيابة أريحا والاغوار ونيابة بيت لحم:

النيابة	إتهام	حفظ	معاد للتحقيق	المجموع
أريحا والاغوار	78	195	138	411
بيت لحم	68	497	259	824

الملفات الواردة من النيابات المتخصصة :

النيابة	قرار اتهام	قرار حفظ	معاد الى التحقيق	المجموع	
نيابة الجرائم المرورية	3	67	23	103	
نيابة حماية الاسرة من العنف	20	197	23	240	
نيابة الجرائم الالكترونية	4	53	23	127	
نيابة الجرائم الاقتصادية	30	72	7	146	
نيابة حماية الاحداث	46	931	34	1011	قيود 139
نيابة جرائم الفساد	46	25	15	86	
نيابة الهيئات المحلية	--	2	---	2	

وراجع المكتب الفني القرارات الصادرة بالتظلمات والبالغ عددها 19 تظلماً، والدفوع القانونية والبالغ عددها 31 دفع، وطلبات رد الاعتبار والبالغ عددها 81 طلب وطلب واحد يتعلق باعادة المحاكمة بالاضافة الى مراجعات إشكالات التنفيذ والبلغ عددها 7 إشكالات، وراجع المكتب الفني خلال العام 85 قرارا يتعلق بفصل احداث عن بالغين بملفات الاحداث، ومراجعة 10 قرارات نقل مرجع، وأعد المكتب الفني مقترح القرارات اللازمة لإصدارها بشأنها حسب الأصول القانونية.

وأشرف المكتب الفني خلال العام على تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة عن عطوفة النائب العام والبالغ عددها 60 تعميم ، بالاضافة الى متابعة إعداد الحركة القضائية والتنقلات والانتدابات القضائية الخاصة بأعضاء النيابة العامة بما يشمل 249 قرار ندب وتكليف، وتمثيل النيابة العامة في علاقتها مع جهات قطاع العدالة والسلطات والهيئات الأخرى ضمن السياسة العامة المقرة وتوجيهات النائب العام .

وقام المكتب الفني خلال العام باعداد مقترحات المخاطبات والردود القانونية الصادرة عن النائب العام لكافة الجهات والتي بلغ عددها 3174 مراسلة وتم التعامل معها وفق البروتوكول المعتمد بشأن حفظها وارشفتها الكترونيا.

مكتب النائب العام المساعد

بلغ مجموع ما ورد إلى مكتب النائب العام المساعد خلال العام 2023 من قضايا تحقيقية للتدقيق من النيابات الجزئية باستثناء نيابتي اريحا و بيت لحم 5439 ملفا، من هذه القضايا، تمت إعادة 193 ملفًا لاستيفاء التحقيقات، وصدر قرار اتهام في 589 ملفًا، بينما تم حفظ 4654 ملفًا. تم أيضًا تعديل وصف التهمة في 3 ملفات.

وفيما يتعلق بتوزيع الملفات، كانت نيابة رام الله هي الأكثر إرسالًا للملفات بإجمالي 1123 ملفًا، بينما كانت نيابة سلفيت الأقل إرسالًا بإجمالي 175 ملفًا.

إدارة التفتيش القضائي

دأبت إدارة التفتيش القضائي خلال العام 2023 على متابعة عمل أعضاء النيابة العامة في مختلف النيابات الجزئية والمتخصصة، ومتابعة الشكاوى المتعلقة بهم ومراقبة سير العمل وذلك للرقي بعمل النيابة العامة ككل لغايات تحقيق رسالتها وفقا للقانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة، بالاضافة الى متابعة ملف اللجنة الدائمة للمحافظة على أملاك الدولة متمثلة برئيس دائرة التفتيش بهدف وضع الحلول ووقف التعديات عليها.

وبدأت ادارة التفتيش في منتصف العام 2023 وحسب خطة الإدارة بتقييم السادة أعضاء النيابة العاملين في مكتب النائب العام والنيابات الجزئية وفق نماذج التقييم المدرجة بنظام التفتيش القضائي رقم (12) لسنة 2022 حيث

بلغ عدد أعضاء النيابة الذين تم تقييمهم منذ بدء عملية التقييم حتى تاريخ 5/10/2023 (46) عضو نيابة.

واجرت ادارة التفتيش بعض التعديلات على بعض معايير التقييم الواردة في نماذج التقييم حتى تتماشى مع عملية التقييم لإعطاء مزيداً من الدقة والموضوعية في تقدير كفاية أعضاء النيابة، تم إستحداث عدد من نماذج التقييم الخاصة بأعضاء النيابة العاملين في النيابات المتخصصة وذلك حتى تتماشى وتنطبق تلك النماذج مع طبيعة عمل النيابات المتخصصة.

وخلال العام 2023 انضمت ادارة التفتيش القضائي الى ميثاق شبكة اجهزة التفتيش القضائي لدول جنوب البحر الابيض المتوسط بهدف المساهمة في تطوير اجهزة التفتيش القضائي والرفع من فعاليتها ونجاعتها والارتقاء باداء العاملين بها من خلال تأمين ملتقى إقليمي دوري لهذه الاجهزة حتى يتيح تعزيز فعالية انظمة التفتيش القضائي ، وتبادل المعلومات ونقل الخبرات والتجارب والاستفادة من الممارسات المثلى.

ضمن خطة الإدارة وتنفيذاً لتوجيهات عطوفة النائب العام قامت إدارة التفتيش بتنفيذ الزيارات والجولات التفتيشية لكافة النيابات الجزئية الموجودة في محافظات الوطن وذلك لغايات تقييم أعضاء النيابة حسب نظام التفتيش وكذلك للوقوف على واقع النيابة العامة واهم المعيقات والمشاكل التي تواجهها وتفقد سير العمل في تلك النيابات، بالاضافة الى مشاركتها بالعديد من الدورات وورش العمل والمؤتمرات.

الشكاوي

العدد	البيان
18	عدد الشكاوي المحالة إلى إدارة التفتيش القضائي خلال العام 2023
13	عدد الشكاوي الواردة بحق اعضاء النيابة
27	عدد الشكاوى المدورة والمرحلة من العام 2022 ومن سنوات سابقة
45	عدد الشكاوى المنظورة خلال العام 2023
10	عدد الشكاوى المفصولة خلال العام 2023

فيما يتعلق بتقارير كفاية الاداء لاعضاء النيابة العامة؛ تم اعداد واصدار 46 تقرير كفاية الاداء خاص بأعضاء النيابة العامة خلال الربع الثالث من العام 2023، وتم اجراء العديد من الزيارات لكافة النيابات الجزئية والمتخصصة.

وحدة حقوق الإنسان

تتلقى وحدة حقوق الانسان الشكاوى والبلاغات والتقارير المتعلقة بـ"حقوق الانسان" والتي تنطوي على ما يعد اعتداء عليها وفحصها ودراستها ومباشرة التحقيق فيها وإعدادها للتصرف بعد العرض على النائب العام. ومتابعة كافة القضايا المتعلقة بـ"حقوق الانسان" التي يجري تحقيقها وفحصها بكافة النيابات. هذا بالإضافة إلى وظائفها الأساسية المتمثلة في: استقبال ومعالجة شكاوى الجمهور المتعلقة بالنيابة العامة أو المرافق أو الموظفين الخاضعين لإشرافها. وإجراء رقابة على دمج حقوق الإنسان في عمل الدوائر والوحدات الداخلية في النيابة العامة، سواءً في مكتب النائب العام أو في نيابات المحافظات، وكذلك في المرافق الخارجية الواقعة ضمن ولاية النيابة العامة، وهي تحديداً أماكن الحرمان من الحرية. والتأكد من تلبية ضمانات المحاكمة العادلة لجميع المواطنين، مع بذل جهد خاص لضمان محاكمات عادلة للفئات الضعيفة أو المهمشة. والمشاركة في عملية مواءمة وتحديث التشريعات المحلية حسب التزامات فلسطين الدولية بخصوص حقوق الإنسان. والعمل على رفع القدرات والتطوير المهني المتعلق بحقوق الإنسان، وتبادل الممارسات الفضلى، والتشبيك بين أعضاء النيابة العامة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وخلال العام 2023 باشرت وحدة حقوق الإنسان التحقيق في 46 شكوى خاصة بانتهاك حقوق الإنسان ، منها 28 شكوى وردت في العام 2023 و18 شكوى مدورة من سنوات سابقة ، أنهت اجراءاتها التحقيقة في 18 شكوى واحالت الملفات التحقيقية ذات العلاقة بها الى النيابة العسكرية ؛ ويوضح الجدول التالي عدد الشكاوى التي دونت في سجل القضايا العام من العام 2000 الى العام 2023 :

عدد ادعاءات التعذيب الواردة لوحدة حقوق الإنسان , 2023

سنة الورود	الوارد	محال نيابة عسكرية	حفظ	مجموع المفصول	المدور	نسبة المفصول
2023	28	18	0	18	10	64%

ودأبت وحدة حقوق الإنسان خلال العام 2023 على ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في أعمال النيابة العامة وخططها، بالإضافة لمتابعة تطبيق القواعد المقررة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في عمل النيابة العامة سواء بالنيابات المتخصصة في مكتب النائب العام أو بالنيابات

الجزئية في مختلف محافظات الوطن، والتأكد من تلبية ضمانات المحاكمة العادلة لجميع المواطنين مع بذل جهد خاص لضمان محاكمات عادلة للفئات الضعيفة أو المهمشة، بالإضافة إلى المشاركة في عملية مواءمة وتحديث التشريعات المحلية حسب التزامات فلسطين الدولية بخصوص حقوق الإنسان،

الادارة العامة للتخطيط والسياسات

إعداد الخطة التنفيذية للعام 2023 ووضع مؤشرات القياس اللازمة لقياس مدى التقدم في تحقيق الأنشطة ووضعها في قالب إطار النتائج الإستراتيجي الذي تم رفعه للأمانة العامة لمجلس الوزراء كما تم المشاركة مع الدائرة المالية باعداد موازنة النيابة العامة وفق الخطة التنفيذية للعام 2023.

وتم خلال العام 2023، اعداد مسودة الخطة الاستراتيجية للنيابة العامة للاعوام 2024-2029 وفق المنهجية المحدثة لمجلس الوزراء ، بالاضافة الى اعداد خطة الطواري للعام 2024 وفق قرار مجلس الوزراء الصادر بهذا الشأن، وتم تقديم تقارير المتابعة والتقييم الربعية للامانة العامة لمجلس الوزراء وذلك بناءً على النموذج الموحد المعتمد (اطار النتائج الاستراتيجي).

وفي ذات السياق تم إعداد خطط المشاريع التنفيذية للسنة الأولى من المشاريع التي تستهدف النيابات المتخصصة، وما يرتبط بذلك من إعداد للموازنة التقديرية للأنشطة، إضافةً إلى متابعة تنسيق المشاريع الجارية ورفع التقارير الدورية بشأن التقدم في تنفيذ الأنشطة،

التواصل والتنسيق مع الجهات المانحة لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التطويرية وسد الفجوة بين موازنة النيابة العامة الحكومية وموازنة الانشطة المخطط لها، فقد تم مراجعة الخطط المقدمة مع المانحين وابداء التعديلات المناسبة لضمان انسجام الخطط المقدمة مع خطة النيابة العامة الاستراتيجية ومراعاة اولويات المؤسسة ، اضافة لتقديم العديد من مقترحات المشاريع المرتبطة بالخطة التنفيذية والمتابعة مع الجهات ذات الشأن، حيث تم اعداد واعتماد الخطط التشغيلية لثلاثة مشاريع ممولة من الوكالة الايطالية للتعاون الانمائي.

في مجال النظام الاحصائي وتطبيقاته وبما يخدم احتساب مؤشرات الاداء فقد تم التوصل الى اليات محددة وموحدة في اعداد الاحصائيات الدورية

والنوعية لاغراض المتابعة والتقييم ، كما تم اعداد العديد من الاحصائيات المتخصصة والنوعية، اضافة لتزويد المؤسسات الشريكة ومؤسسات المجتمع المدني بالاحصائيات المطلوبة .

بخصوص تنظيم العلاقة بين قطاع العدل وقطاع الأمن تم تحقيق تقدم ملموس من خلال استمرار عمل المجموعات الفرعية المنبثقة عن مجموعة تنفيذ مذكرة التفاهم بين الشرطة والنيابة MIG لتنسيق العمل بين قطاع العدل وقطاع الأمن وذلك من خلال اللجنة التوجيهية المشتركة التي تشرف على متابعه مذكرات التفاهم والعمل المشترك .

في مجال البنية التحتية فقد تم العمل على تأهيل وترميم القاعة الرئيسية للاجتماعات والمكتبة في مبنى مكتب النائب العام بتمويل من الوكالة الايطالية للتعاون الانمائي، ويعد هذا التأهيل ذو اهمية بالنسبة لعمل النيابة العامة حيث وفر مساحة مناسبة وملائمة لعقد اللقاءات والتدريبات والورش اضافة الى ما تم انجازه في مرفق المكتبة حيث تم اجراء التأهيل والتطوير ووفق معايير دولية تضمن تقديم خدماتها بسلاسلة وبفعالية .

الادارة العامة لشؤون الادارية والمالية

تتولى الادراة العامة للشؤون الادارية والمالية مسؤولية تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات المحاسبية والمالية المتعلقة بالموازنة لضمان جودتها وسلامتها؛ بوجود ضبط مناسب للنفقات الرأسمالية والتشغيلية، وبحفظ السجلات والمعاملات المالية ضمن نظام معلومات إداري محوسب، بالإضافة الى دعم احتياجات النيابة العامة المالية والإدارية، والإشراف على دوام الموظفين وضمان انتظامه، وعلى مهمات العمل والإجازات المختلفة بما يتماشى مع القوانين والأنظمة السارية، وتقوم الإدارة أيضاً بمهام استشارية وإدارية في جميع النواحي المتعلقة بالمحاسبة والموازنة والتدقيق في النيابة بما يكفل تنفيذ العمل بدقة وسرعة، وفيما يلي توضيح لانجازاتها عبر الدوائر التي تضمها:

أولا : دائرة الشؤون الإدارية

تضع دائرة الشؤون الإدارية السياسات والإجراءات المتعلقة بشؤون الموظفين وإدارتها، وتشرف على دوام الموظفين وإجازاتهم ومغادرتهم وإعداد التقارير

الدورية حول انجازات الدائرة ورفعها إلى المسؤول المباشر والمساهمة في تطوير الهيكل التنظيمي وتبسيط الإجراءات والقيام بأي مهام توكل لها وفقاً للقوانين والأنظمة:

حيث بلغ عدد أعضاء النيابة العامة (149) عضو خلال العام2023 ، حيث تشكل نسبة أعضاء النيابة العامة الإناث (25%) بينما بلغت نسبة أعضاء النيابة العامة الذكور (75%)

عدد أعضاء النيابة العامة حسب المسمى الوظيفي والجنس، 2023

المسمى الوظيفي	ذكور	إناث	المجموع	نسبة أعضاء النيابة العامة حسب الجنس والمسمى الوظيفي	
				نسبة الإناث	نسبة الذكور
النائب العام	1	0	1	0%	1%
مساعد النائب العام	5	0	5	0%	3%
رئيس نيابة	49	12	61	20%	80%
وكيل نيابة	57	25	82	30%	70%
المجموع	112	37	149	25%	75%

عدد موظفي النيابة العامة حسب الجنس

بلغ عدد موظفي النيابة العامة خلال العام (264) موظف حيث تشكل نسبة الإناث العاملات في النيابة العامة (53%) ونسبة الذكور (47%).

توزيع موظفي النيابة العامة حسب مكان العمل الحالي والجنس، 2023

مكان العمل الحالي	ذكور	اناث
مكتب النائب العام		
مكتب النائب العام	1	3
ديوان مكتب النائب العام	1	5
مكتب النائب العام المساعد	2	2
المكتب الفني	1	4
حقوق الانسان	1	0

مكان العمل الحالي	ذكور	اناث
نيابة النقض	1	0
نيابة دعاوى الحكومة	4	0
نيابة العليا والدستورية	0	1
نيابة الاستئناف	1	3
نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية	5	2
دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية	0	1
نيابة الجرائم الالكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1	3
الإدارة العامة للتخطيط والسياسات	1	5
نيابة المرو ر	1	0
نيابة الاحداث	1	2
الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية	10	7
إدارة تكنولوجيا المعلومات	9	1
دائرة النوع الاجتماعي	0	1
نيابة حماية الاسرة	0	2
الإدارة العامة للتفتيش والدعم الفني	1	2
المكتب الاعلامي والعلاقات العامة العلاقات الدولية	1	1
نيابة التعاون القضائي الدولي والجرائم الدولية	1	1
نيابة الهيئات المحلية	1	0
الرقابة المالية والادارية	1	0
وحدة الرقابة المالية والإدارية	1	0
المكتبة	0	1
نيابة جرائم الفساد	1	5
مجموع موظفي مكتب النائب العام	47	52
النيابات الجزئية		
نيابة اريحا	3	6
نيابة الخليل	7	11
نيابة بيت لحم	4	8
نيابة جنين	9	10
نيابة حلحول	2	3

مكان العمل الحالي	ذكور	اناث
نيابة دورا	6	2
نيابة رام الله	10	13
نيابة سلفيت	5	5
نيابة طوباس	5	5
نيابة طولكرم	8	6
نيابة قلقيلية	5	4
نيابة نابلس	8	14
نيابة يطا	4	2
مجموع موظفي النيابات الجزئية	76	89
مجموع الموظفين الكلي	123	141
نسبة الإناث من المجموع الكلي		53%
نسبة الذكور من المجموع الكلي		47%

وخلال العام عملت الدائرة على:

- تم انجاز 852 معاملة ادارية لموظفي النيابة العامة تشمل علاوات وترقيات الى الدرجات المستحقة وتعديل مواصلات ومؤهلات علمية ومسميات وظيفية
- تم اعداد جدول تشكيلات الوظائف للنيابة العامة للعام 2023
- تم الاعلان عن الاحداثات الوظيفية للنيابة العامة للعام 2023
- تم الاعلان داخليا عن تثبيت موظفي العقود والمياومة في النيابة العامة الذين تم تعيينهم قبل صدور نظام توظيف الخبراء وشغل الاعمال العارضة والموسمية لسنة 2021
- استكمال عملية الارشفة الالكترونية لكافة معاملات وملفات موظفي النيابة العامة
- بدء التحضير لجدول تشكيلات الوظائف للنيابة العامة للعام 2024
- تثبيت موظفي العقود تلقائيا الذين تم تعيينهم بعد صدور نظام توظيف الخبراء واستكمال ملفاتهم ورقيا والكترونيا.

ثانياً: دائرة الشؤون المالية

تعمل على توفير المخصصات المالية وفقا لبنود الصرف المحددة في الموازنة العامة، بالإضافة إلى إعداد البيانات المتعلقة بمصادر الأموال وطرق استخدامها وتنفيذ الإجراءات المالية المعتمدة وفقا للقوانين والأنظمة المالية وعمل التسويات البنكية للحسابات ورفع التقارير للمسؤول المباشر، وتحضير الموازنة السنوية للنيابة العامة وتأمين المشتريات للإدارات والوحدات والدوائر المختلفة حيث تتكون النيابة العامة من (13) مقر للنيابات الجزئية ومكتب النائب العام الذي يحوي (13) نيابة تخصصية و(10) مكاتب بين مكتب عطوفة النائب العام ومساعديه بالإضافة الى الإدارات العامة والدوائر المختلفة وتلخصت انجازات دائرة الشؤون المالية فيما ما يلي:-

- تم رصد موازنة بقيمة (50,991,100) تم تحويل ما قيمته (50,074,840) تم صرف ما قيمته (45,357,488) وذلك على جميع بنود الموازنة من (رواتب , وبدل تنقل , نفقات تشغيلية , نفقات راسمالية)
- تم رصد موازنة تشغيلية للنيابة العامة بقيمة (5569500) شيقل لا تشمل بند الرواتب والأجور في بداية العام 2023، حيث تم تحرير (4789300) شيقل من قبل وزارة المالية و تم صرف ما قيمته (3087263) شيقل على نفقات (إيجار المباني ، مياه وكهرباء ، مطبوعات وقرطاسيه ، صيانة عامة و صيانة الأجهزة ، خدمة الاتصال ، محروقات وصيانة مركبات الخ....)
- تجهيز وإعداد 546 مطالبة مالية على برنامج بيسان خلال عام 2023 تخص مشتريات خدمات ومواد لوجستية للنيابات الجزئية ولمكتب النائب العام .
- صرف معاملات مالية (متأخرات من السنوات السابقة) بقيمة (470526) شيقل ومبلغ بقيمة (15634) دولار ومبلغ بقيمة (1000) يورو .البنود المذكورة في البند رقم (2) .
- تم استكمال العمل بالمنح والمشاريع وفق اتفاقيات موقعة:

1. مشروع أمل حيث تم صرف مبلغ بقيمة 6264.7 يورو من قيمة المنحة خلال العام
2. مشروع مصلحة الطفل الفضلى حيث تم صرف مبلغ بقيمة 80478.5 يورو

وذلك من خلال العمل على تسديد الالتزامات المالية المترتبة على نشاطات المشاريع المذكورة وفقاً للموازنات المرصودة لها من قبل المانحين ووفقآ للقوانين والأنظمة الخاصة بعمليات الشراء والصرف وبما يشمل إعداد التسويات المالية لحسابات البنوك الخاصة بها وتزويد شركة التدقيق بالبيانات المالية اللازمة لإعداد تقرير التدقيق الخاص بالمنح .

ثالثاً: دائرة اللوازم والمخازن

الإشراف على توفير كافة احتياجات النيابة العامة من اللوازم، والعمل على تخزينها بطرق مناسبة تتناسب وطبيعتها، وتتلخص انجازات دائرة اللوازم بما يلي :-

- العمل على تلبية احتياجات النيابات الجزئية في كافة المحافظات والنيابات المتخصصة والادارات المساندة في مكتب النائب العام من اللوازم والمعدات من خلال اعداد 717 سند اخراج و اعداد 185 سند ادخال خلال العام 2023 لتوفير جميع اللوازم والأجهزة والقرطاسية والمطبوعات اللازمة لعمل النيابات ودوائر مكتب النائب العام.
- توسعة المستودع الرئيسي في مبنى مكتب النائب العام ليتلائم مع حجم المواد اللوجستية المطلوبة بشكل متكرر
- تم اعداد 33 طلبية صادرة لدائرة اللوازم العامة بمبلغ 146231 شيكل.

إدارة تكنولوجيا المعلومات

شهد عام 2023 مجموعة من الإنجازات والتطورات الهامة في مختلف المجالات التي تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والتقنيات الرقمية، إتمام عملية تطوير نظام الشكاوي الإلكتروني في النيابة العامة، والذي يتيح للمواطنين تقديم شكاوىهم بسهولة وفعالية، مما يعزز الشفافية ويحسن من جودة الخدمات المقدمة.

وتعزيزا لعملية التحول الرقمي الكامل في عمليات إدارة سير الدعوى في النيابات وتحسين فعالية العمل القضائي شاركت دائرة البرمجة في النيابة العامة في تطوير برنامج "ميزان 3"، الذي يعد نسخة مطورة لبرنامج "ميزان 2"، على مستوى كافة مؤسسات قطاع العدالة الفلسطيني، ولتعزيز التحول

الرقمي في النيابة العامة، تم إنشاء المنصات الإلكترونية لدائرة اللوازم والدعم الفني، بالإضافة إلى نظام المراسلات الداخلية، وتم تدريب طواقم النيابة العامة على أرشفة الملفات والأوراق الواردة إليها إلكترونيًا.

وخلال العام 2023 تم تطوير الشبكة وانظمة الحماية حيث تم استبدال انظمة الموزعات الرئيسية (core switches) في مركز معلومات النيابة العامة الامر الذي يساعد في سرعة تبادل البيانات وبما يتناسب مع الانظمة المستحدثة من برامج ومواقع جديدة.

تم تركيب وتشغيل انظمة جدار الحماية لتطبيقات الويب(WAF) وعمل الاعدادات اللازمة عليه وذلك لتوفير اكبر قدر من الحماية لتطبيقات النيابة المنشورة على الانترنت وحمايتها من الاختراق.

تم تركيب وتشغيل انظمة تحليل بيانات (Forti Analyzer) وهو نظام أساسي قوي لإدارة السجلات والتحليلات وإعداد التقارير و يوفر للمؤسسة وحدة تحكم واحدة للإدارة والتشغيل الآلي والتنسيق والاستجابة و تمكين العمليات الأمنية، والتحديد الاستباقي للمخاطر ومعالجتها، والرؤية الكاملة للهجمات الالكترونية.

وعلى صعيد البنية التحتية الالكترونية؛ تم اكمال تجهييز البنية التحتية لاستيعاب ملفات النيابة بتجيهز خوادم و مساحات تخزيين كافية كما تم تخصيص الشبكة للسماح للاجهزة بتخزين الملفات في مركز معلومات النيابة العامة ووضع الحماية اللازمة عليها.

وحدة النوع الاجتماعي

يقع على عاتق النيابة العامة فيما يتصل بالخدمات التي تقدمها والمتعلقة بالنوع الاجتماعي والقضايا التي ترتبط به أن تقدم تلك الخدمات وفق أسس ومعايير قائمة على سيادة القانون والعدالة وضمان المساواة والحياد والشفافية وصولاً الى تحقيق الجودة في توفير تلك الخدمات ترقى لما هو متوقع منها من كل متلقي لتلك الخدمات ، وتكون بذات الوقت منسجمة مع الالتزامات والمواثيق الدولية وهذا لا يتوفر إلا من خلال تحقيق الاستثمار الأمثل بموارد النيابة العامة البشرية وبضمان توفير بيئة مؤسسية تتيح لطواقمها الاضطلاع بكامل الاختصاصات الممنوحة له.

في عام 2023، نظمت دائرة النوع الاجتماعي دورة تدريبية بعنوان "آليات

وإجراءات العمل في قضايا الجرائم الإلكترونية" استهدفت 15 موظفًا إداريًا في نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية، بهدف تعزيز فهمهم للإجراءات والآليات المتعلقة بهذه القضايا، والتعامل مع الأدلة الرقمية بمنهج مرتكز على الضحايا. تناولت الدورة أيضًا ظاهرة انتشار العنف الرقمي في وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، وجرائم العنف الرقمي الموجهة ضد المجتمعات المستضعفة، بالإضافة إلى التركيز على الآثار السلبية للعنف الرقمي على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وتم تناول التدابير الخاصة بالحفاظ على الخصوصية والسرية في قضايا العنف الإلكتروني.

كما تم عقد اجتماع بين النيابة العامة ومؤسسة نجوم الأمل لوضع مسودة مذكرة تفاهم حول آليات التنسيق والتعاون في التعامل مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز إدماجهم في العمل. هذا الاجتماع يعكس التزام الدائرة بتعزيز التعاون مع المؤسسات الشريكة لضمان تقديم الخدمات بشكل متكامل وفعال للفئات المستضعفة في المجتمع.

وحدة العلاقات العامة والاعلام

دأبت وحدة الإعلام والعلاقات العامة خلال العام 2023 على تحقيق رؤيتها الرامية لخلق عملية اتصال وتواصل مبرمجة بمداخلات متنوعة تضمن قنوات اتصال متبادلة، قائمة على مبدأ الشفافية والنزاهة والكفاءة وحقوق الإنسان، تتكامل وعمليات الاتصال في مؤسسات قطاع العدالة، لخلق ثقافة قانونية حقوقية لدى المواطنين ولرفع ثقة المواطنين بالنيابة العامة، وذلك ضمن المحاور التالية:

- إصدار البيانات الصحفية؛ حيث أصدرت النيابة العامة3 بيانات صحفية خلال العام 2023.
- نشر 41 خبراً بهدف تحقيق الردع العام حول الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم المختصة استنادا للبينات والمرافعات التي قدمتها النيابة العامة.
- رفع الثقافة والوعي القانوني لدى المواطن الفلسطيني من خلال التنسيق مع وسائل الاعلام لإجراء مقابلات حول مواضيع هامة تتعلق بعمل النيابة العامة وعددها أكثر من 25 مقابلة، كما تم نشر 4 لوحات إعلانية توعوية حول الجرائم الالكترونية في 4 محافظات فلسطينية

- ترجمة لسياسة الباب المفتوح التي تنتهجها النيابة العامة قامت الوحدة برصد ومتابعة أهم قضايا الرأي العام والقضايا الإعلامية الهامة في مجالات مختلفة حيث تم إعداد وتقديم تقارير بخصوصها للنائب العام للاطلاع عليها واتخاذ اللازم وفقا للقانون والأصول، كما تم معالجة ما يقارب 150 شكوى وفقاً للأصول وردت للنيابة العامة من خلال وسائل الاعلام أو من خلال صفحات النيابة العامة على وسائل التواصل الاجتماعي.
- تعزيزا لمفهوم الإعلام ودوره الفعال في المجتمع وتعزيزا للشفافية مع الجمهور عبر وسائل الإعلام المختلفة وبالشراكة مع المؤسسات والوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية، تم تغطية عدد من فعاليات وأنشطة النيابة العامة حيث تغطية ونشر لقاءات النائب العام مع الوفود الأجنبية واللقاءات الدولية وكان عددها 14 لقاء، و تغطية ونشر اجتماعات النائب العام مع وفود محلية وعددها 20 لقاء، وتغطية مشاركة النيابة العامة في اللقاءات الدولية وعددها 7 لقاءات، ونشر مقابلات تلفيزيونيه ومقاطع فيديو على صفحة النيابة العامة وعددها 7 مقاطع، بالاضافة الى انجاز وتغطية كافة فعاليات مؤتمر النيابة العامة الذي عقد في 2023 من كتابة الأخبار والتغطية الإعلامية المطلوبة وعددها 14 خبر .

الجزء الخامس

فعاليات النيابة العامة على المستوى المحلي والدولي

فعاليات النيابة العامة على المستوى المحلي والدولـي

مؤتمر النيابة العامة الحادي عشر

" التعاون الدولي ودوره في تعزيز سيادة القانون الواقع والمأمول"

انطلاقا من إيمان النيابة العامة العميق والشعور بالمسؤولية لإقامة العدل على أساس مبدأ سيادة القانون والإبداع والابتكار والقيادة والعمل الجماعي وتعزيز التعاون الدولي من أجل المساهمة في تعزيز وتطوير منظومة قطاع العدالة في فلسطين تم عقد مؤتمر النيابة العامة السنوي الحادي عشر تحت رعاية فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين في الفترة 6-8 تموز 2023 تحت عنوان التعاون الدولي ودوره في تعزيز سيادة القانون (الواقع والمأمول) بدعم من الوكالة الايطالية للتعاون الإنمائي، بمشاركة عدد من وفود الدول العربية والدولية، وخبراء محليَن ودوليَن متخصصين في كافة المجالات، ليشكل تميزاً لبناء جسور التكامل والتعاون وصولا لنيابة عصرية تمضي بها سفينة العدالة النيابية نحو المزيد والمزيد من التطوير المنتظم لمكونات منظومة العدل ، مرورًا بالشراكات الفاعلة والتكامل بين باقي مكونات العدالة على مختلف المستويات المحلية والدولية.

على امتداد أيام المؤتمر الثلاث ومن خلال عدد من الجلسات ضمن محاور المؤتمر المختلفة ، وما صاحبها من نقاشات مسؤولة وحريصة وعالية الاهتمام

من كافة المشاركين، ناقشت الجلسة الأولى من أعمال المؤتمر والتي جاءت تحت عنوان التعاون الوطني والدولي في مكافحة الجرائم الدولية والتي تناولت دور مؤسسات حقوق الإنسان في توثيق جرائم الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي وإحالتها لمكتب مدعي عام المحكمة الجنائية والدولية، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق المهام الطبية لجميعه الهلال الأحمر، وجهود الاعلام الرسمي في توثيق جرائم الاحتلال، وجرائم الاحتلال بحق الصحفيين الفلسطينيين، بالإضافة إلى إجراءات النيابة العامة التحقيقية في الجرائم الدولية (نموذج قضية الشهيدة شرين ابو عاقلة).

وفي اليوم الثاني من أعمال المؤتمر تم خلال الجلسة الأولى مناقشة نظم العدالة الجنائية وتحديات التعاون الدولي والتي تناولت التعاون القضائي في القرن الحادي والعشرين ، والنماذج والاتجاهات المتبعة في نظم الادعاء العام الأوروبية (قراءة مقارنة لحجر الزاوية الخفي لسيادة القانون)، وطرق محاربة التنظيمات الإرهابية في القانون الدولي ، والتعاون الدولي (جمهورية المالديف نموذجا). وخلال الجلسة الثانية والتي جاءت تحت عنوان تحقيقات الجرائم الالكترونية تناولت ردود الفعل الوطنية والدولية على التحديات الحالية في مكافحة الجريمة الالكترونية، ورقمنه العدالة : التأثير في التحقيق الجنائي في الاتحاد الأوروبي، والخصوصية وحماية البيانات، والتجريم والتعاون الدولي على ضوء مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجية المعلومات والاتصالات لإغراض إجرامية. فيما عرضت الجلسة الثالثة والتي جاءت تحت عنوان فعالية تبادل المعلومات والتي تما فيها استعراض تبادل المعلومات بين وحدات الاستخبارات المالية ، منع الإجرام ومحاربته عبر أدوات

التعاون الشرطي، فعالية التبادل الرسمي وغير الرسمي للمعلومات(تجربة دولة السويد).

وفي اليوم الثالث من أعمال المؤتمر تناولت الجلسة الأولى الجرائم المرتبكة ضد الأطفال ، والتي تناولت جرائم الاحتلال لحقوق الأطفال وتهديد أمنهم التعليمي والنفسي والاجتماعي، عدالة الأطفال الفعالة والمنصفة (آليات التنسيق والتشبيك) ، آليات إنقاذ الأطفال ضحايا العمل القسري، حماية الأطفال من التهريب والعمل داخل المستوطنات الإسرائيلية. وفي الجلسة الثانية والتي تم تخصيصها للجرائم العابرة للحدود بحق النساء تم مناقشة العديد من المواضيع تناولت حماية الفئات الاقل حظا ضمن الجرائم العابرة للحدود والتعويض وجبر الضرر، حماية النساء ضحايا العنف (انجاز وتحديات) ومسارات حماية النساء والأطفال في الجرائم العابرة للحدود في عمل النيابة العامة.

وقد خرجَ المؤتمرُ بجملةٍ من التوصياتِ، أهمُّها:

- تعزيز التحقيقات في الجرائم المرتكبة من قبل الاحتلال وقطعان المستوطنين على أراضي دولة فلسطين بمهنية وكفاءة والعمل على تقديمها من قبل جهة الاختصاص المخولة بالتواصل مع المحكمة الجنائية الدولية، لحث المدعي العام لتلك المحكمة على ضرورة انجاز التحقيقات الجنائية الجارية باتخاذ خطوات فورية بخصوص جرائم الاحتلال الخطيرة والمستمرة والمتصاعدة بحق الشعب الفلسطيني.
- توحيد الجهود بين النيابة العامة ومؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات القانونية الدولية والإقليمية، في رصد وتقصي وتوثيق جرائم الاحتلال الإسرائيلي.
- التأكيد على ضرورة توفير بيئة آمنة للفئات المحمية بموجب اتفاقيات جنيف بما فيهم الصحفيين والإعلاميين والطاقم الطبية ومؤسسات المجتمع المدني الذين يتعرضون للانتهاكات والاعتداءات اليومية من قبل الاحتلال الإسرائيلي .
- تؤكد النيابة العامة على ضرورة التكامل الوطني في نشر الرواية الفلسطينية ودحض الادعاءات الإسرائيلية، وفق إستراتيجية تشمل تحديد المسارات وتوحيد المفاهيم القانونية لتوصيف جرائم الاحتلال والاستمرار في مناصرة الضحايا من خلال دعمهم في رفع شكاوى فردية للمحكمة الجنائية الدولية،بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المختصة بمراقبة وتوثيق الانتهاكات .
- الدعوة إلى دعم جهود الفريق الوطني للتعامل مع قضية احتجاز جثامين الشهداء في وضع خطط تهدف لتنفيذ حملات مناصرة بالشراكة مع المؤسسات الحقوقية الوطنية والدولية.
- تطوير الإطار القانوني الناظم لمكافحة الجرائم الدولية والجرائم عبر الوطنية والتعاون الدولي، والخصوصية وحماية البيانات، من خلال استكمال مواءمة التشريعات مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتحديدا الإسراع في إقرار التشريعات التالية:

1. قانون الجرائم الدولية والذي يجرم ويعاقب على الجرائم في ميثاق روما.
2. قانون مكافحة الاتجار بالبشر.
3. قانون التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية وذلك

لتيسير الإجراءات المتعلقة بالتحقيقات عبر الوطنية.

4. قانون الخصوصية وحماية البيانات بما يساهم في تعزيز التعاون القضائي وحرمة الحياة الخاصة.

- تعزيز التعاون الدولي الرسمي والغير الرسمي في الجرائم العابرة للحدود مع التركيز على الجرائم ذات المخاطر المرتفعة بما يشمل الوصول الى المجرمين وتحديد المستفيد الحقيقي للأشخاص الاعتبارية وتعقب الأصول واستردادها .
- العمل على تعزيز الملاحقات في جرائم الاتجار بالأطفال خاصة ما يتعلق باستغلالهم في العمل (عمالة الأطفال وفق التشريعات النافذة، وتعزيز التعاون بين كافة المؤسسات الوطنية والدولية العاملة بهذا الشأن.
- العمل على تطوير إجراءات واليات الملاحقات الجزائية في جرائم الاتجار بالبشر بما يشمل تعزيز الحماية للنساء الضحايا في هذا النوع من الجرائم.
- تطوير المهارات ورفع قدرات أعضاء النيابة العامة والجهات الشريكة في مجال ملاحقة الجرائم الدولية والتعاون القضائي وتبادل المعلومات، وتعزيز التعاون الوطني فيها.

فعاليات النيابة العامة على المستوى الدولـي

سعت النيابة العامة خلال العام 2023 لتوثيق و توطيد العلاقات مع النيابات العامة في الدول الأخرى من خلال بناء شبكة علاقات مهنية لتبادل المعلومات والخبرات وشمل ذلك تفعيل مذكرات التفاهم والتعاون القضائي والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات الدولية وتقديم اوراق علمية عكست واقع عمل النيابة العامة وما حققته من انجازات.

تطوير شراكات وآفاق جديدة

- حيث شاركت النيابة العامة ممثلة بوفد يرأسه النائب العام المستشار أكرم الخطيب في وقائع مؤتمر الرابطة الدولية للمدعين العامين الثامن والعشرين والذي يعتبر أكبر تجمع عالمي للمدعين العامين والذي انعقد نهاية شهر سبتمبر بمدينة لندن بالمملكة المتحدة تحت عنوان "الطبيعة المتغيرة للجريمة في القرن الحادي والعشرين: التحديات والاستجابات"،

وعلى هامش المؤتمر أجرى النائب العام عدةَ لقاءات ثنائية مع عدد من النواب العموم، بهدف مناقشة سبل التعاون المشترك لتعزيز آليات العمل القضائي؛ أبرزها لقاءه مع النائب العام للاتحاد السويسري ستيفان بلاتلر، والنائب العام لجمهورية سنغافورة السيد لوسيان وونغ والنائب العام لجمهورية أذربيجان كمران علييف، والتقى أيضا بالسيد ماكس هيل مدير النيابات العامة لإنجلترا وويلز، وبمساعد النائب العام لجمهورية ايرلندا ماريون بيري، وبوفد النيابة العامة الايطالية.

- وفي نهاية نوفمبر شارك وفد رفيع المستوى يرأسه النائب العام في أعمال الاجتماع السنوي الثالث لجمعية النواب العموم العرب في المملكة المغربية حيث تُعد دولة فلسطين من الدول المؤسسة لجمعية النواب العموم العرب، والتي هدف نظامها التأسيسي إلى مكافحة الجرائم المنظمة من خلال تعزيز التعاون القضائي والقدرات الفنية والإدارية لأعضاء النيابات العامة في مجال مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وشاركت النيابة العامة في والندوة الدولية حول "جهود النيابات العامة بالدول العربية في مكافحة جرائم الفساد: غسل الأموال، تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر - التحديات والإكراهات"، المصاحبة للاجتماع السنوي الثالث لجمعية نواب العموم العرب.

- وشارك النائب العام في أعمال مؤتمر العدالة التصالحية في السياسية الجنائية المعاصرة الأول الذي تنظمه النيابة العامة الأردنية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تحت رعاية جلالة الملك عبد الله الثاني ملك الأردن وذلك بداية كانون الثاني بمشاركة النواب العموم والسلك القضائي من مختلف الدول العربية والإقليمية، بهدف استعراض تجارب وخبرات الدول في مجال العدالة التصالحية والآليات والبرامج المستحدثة في هذا المجال وأبرز التحديات التي تواجهه، ولتعزيز التعاون القضائي الدولي بين الدول المشاركة.
- وشاركت النيابة العامة ممثلة بمساعدي النائب العام أ.عبد الناصر ضراغمة وأ. خالد عواد في فعاليات الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لمصالح التفتيش القضائي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط الذي نُظم بالمملكة المغربية في بداية شهر تموز، بشراكة بين مجلس أوروبا واللجنة الأوروبية للنجاعة القضائية والشبكة الأوروبية لمصالح التفتيش القضائي، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية بالمملكة المغربية، تحت شعار " نحو تقوية شبكة جنوب البحر الأبيض المتوسط لمصالح التفتيش القضائي"، حيث ناقش المؤتمر حالات تطبيقية للتفتيش القضائي، بما يفضي إلى تقاسم الرؤى وتبادل التجارب والممارسات الفضلى بين أجهزة التفتيش المشاركة. كما يجري على هامشه بحث بعض الأمور التنظيمية المتعلقة بشبكة أجهزة التفتيش للدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، من بينها ميثاق خاص بهذه الشبكة.

عرض وتحليل أوراق عمل بحثية متخصصة

- شاركت النيابة العامة ممثلة بمساعد النائب العام الأستاذ بهاء الأحمد في أعمال الدورة 32 للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في مقر الأمم المتحدة في العاصمة النمساوية فيينا وذلك نهاية شهر أيار، وأكد خلال كلمته على التزام دولة فلسطين بأحكام الاتفاقيات القانونية والقضائية الأممية التي انضمت إليها، حيث تم اتخاذ العديد من الخطوات الملموسة في سبيل تنفيذ هذه الاتفاقيات وذلك بتطوير التشريعات التي تضمنت التجريم والعقاب على الجرائم عبر الوطنية.
- شاركت النيابة العامة في فعالية خاصة نظمتها البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة في فيينا على هامش أعمال الدورة

32 حول الجرائم ضد الصحفيين (التركيز على مناطق الصراع) حيث قدمت النيابة العامة نموذجا للتحقيقات المتخذة في الجرائم ضد الصحفيين حيث تم عرض ملخص توضيحي لإجراءات النيابة العامة التحقيقية في ملف الشهيدة الصحفية شرين أبو عاقلة.

- شاركت النيابة العامة الفلسطينية ممثلة برئيس نيابة حماية الأحداث الأستاذ ثائر خليل في أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ضمن الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص والذي عقد في فيينا الفترة 2-3 أكتوبر 2023 ،حيث ناقش المؤتمر المعارف والممارسات الناشئة المتعلقة بمنع الفساد والتصدي له في سياق الاتجار بالأشخاص، والمسائل المتعلقة بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، المسائل والأولويات الوطنية المتعلقة بالاتجار بالأطفال .

- استعراض ونقاش الجهود المشتركة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود في مؤتمر التحقيقات المشتركة والموازية الدولي في جمهورية ألمانيا الاتحادية في منتصف شهر أيار والمنظم من قبل برنامج اليوروميد عدالة التابع لوكالة اليوروجست، حيث قدمت رئيس النيابة العامة جوليانا طه مقاربة للتشريعات الفلسطينية التي تضمنت التجريم والعقاب على الجرائم عبر الوطنية، والتشريعات الناظمة للمساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين، واسترداد الأصول، وحماية البيانات الشخصية، والتحقيقات المشتركة، وتبادل المعلومات بين جهات إنفاذ القانون على المستوى الدولي، ومن هذه التشريعات القرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2022 وتعديلاته، والقرار بقانون بشأن مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، والقرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم (10) لسنة 2018 وتعديلاته.

مذكرات تفاهم وتعاون مع الشركاء

- وقعت النيابة العامة مذكرة تعاون قضائي مع مكتب المدعي العام الوطني لجمهورية بولندا وذلك بداية شهر تموز 2023، بهدف تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الدولية، ولحماية الحريات العامة ولتعزيز حقوق الإنسان، وذلك من خلال تبادل المعلومات التي تستلزمها الإجراءات الجنائية وتنفيذ طلبات المساعدة وفقا لما تجيزه القوانين الوطنية، بالإضافة عقد تدريبات مشتركة وتبادل الخبرات.
- توقيع مذكرة تفاهم بين النيابة العامة وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في منتصف كانون الثاني 2023 ، لتعزيز التعاون العلمي في المجالات القانونية والقضائية والمجالات ذات الاهتمام المشترك .
- وقعت النيابة العامة مذكرة تفاهم مع مؤسسة رؤية العالمية في الثاني من شباط 2023، بهدف توطيد علاقة التعاون بين الفريقين، وزيادة التنسيق المتبادل، وخلق فرص جديدة للمساهمة في الحماية الشاملة للأطفال ورعايتهم وتحقيق رفاههم ،إضافة إلى ضمان بيئة حماية وشمول تركز على الامان والوقاية للأحداث.

المشاركات الدولية في وورش العمل والرحلات الدراسية:

ضمن خطة النيابة العامة لتعزيز قدرات إدارة التفتيش القضائي في النيابة العامة، وفي إطار الخطة الاستراتيجية للنيابة العامة التي تهدف الى تعزيز تطوير القدرات وتبادل الخبرات قامت النيابة العامة بتنظيم مجموعة من ورش العمل والرحلات الدراسية على النحو الاتي :

- قام وفد من أعضاء النيابة العامة الفلسطينية خلال شهر أكتوبر 2023برحلة دراسية إلى مكتب المدعي العام في جمهورية كوسوفو وذلك بهدف تعزيز معرفتهم في مجال التفتيش القضائي والاطلاع على أفضل التجارب الدولية، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أطلع رئيس النيابة العامة لجمهورية كوسوفو السيد بسيم كلمندي الوفد على دور وهيكل وعمل مؤسسة المدعي العام ، وآليات عملها في التعامل مع القضايا ذات الطبيعة المختلفة وصياغة التشريعات ذات الصلة في مجال العدالة.
- شارك وفد من النيابة العامة في جولة دراسية لدى الجمهورية التونسية في شهر أيار 2023 حول " الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي" ضمن الدورة التدريبية لأعضاء النيابة العامة بالتعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني والمعهد الأعلى للقضاء التونسي، وذلك بهدف تعزيز معرفتهم حول الجرائم العابرة للحدود.

- ابتعثت النيابة العامة اثنان من أعضاء النيابة العامة للمشاركة في دورة تدريبية تحت عنوان " المحقق الجنائي الدولي" المنظمة من قبل معهد التحقيقات الجنائية الدولية في مدينة لاهاي - هولندا و، وذلك بهدف تطوير مهارات أعضاء النيابة ورفع قدراتهم في مجال التحقيق في الجرائم الدولية ، بمشاركة نخبة من خبراء القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، وممثلين عن الهيئات الدولية والمحققين المعتمدين لدى المحكمة الجنائية الدولية.

تعزيز التنسيق والتعاون المشترك مع المؤسسات الدولية

- وعززت النيابة العامة التنسيق والتعاون المشترك مع المؤسسات الدولية ، حيث التقى النائب العام المستشار أكرم الخطيب، في منتصف اذار مع مدير الوكالة الايطالية للتعاون الإنمائي السيد جوليملو جوردانو ، وذلك لتعزيز الشراكة والتعاون بين الجانبين، وناقش ابرز الانجازات والأنشطة الخاصة بنيابة حماية الأحداث وتوحيد الجهود بين النيابة العامة والوكالة الايطالية للتعاون الإنمائي في سبيل تحقيق العدالة ، بالإضافة إلى كافة الأنشطة المستقبلية والنتائج المرجوة منها لحماية حقوق الأطفال وفق التشريعات الفلسطينية.
- وبحث النائب العام المستشار أكرم الخطيب، في منتصف حزيران، مع رئيس بعثة الشرطة الأوروبية لدى فلسطين السيدة نتاليا أبوستولوفا والوفد المرافق لها، الأنشطة المشتركة بين الطرفين والمشاريع التي تقدمها البعثة للنيابة العامة في مجال التدريب وبناء القدرات.
- وفي سياق آخر بحث النائب العام المستشار أكرم الخطيب ، مع الممثلة الخاصة لهيئة الأمم المتحدة السيدة ماريس جويموند ومدير مكتب الأمم المتحدة للمرأة في سواسية السيدة حنان قمر، آليات تطوير الخدمات المقدمة للنساء والأطفال ضحايا العنف بما في ذلك ضحايا العنف الأسري، والتعاون والتنسيق بين الطرفين بما يعزز الجهود الداعمة للمساواة بين الجنسين وحماية المرأة الفلسطينية وتقديم خدمات عالية الجودة تراعي خصوصية جرائم العنف المبني على النوع الاجتماعي.

فعاليات النيابة العامة على المستوى المحلي

حرصت النيابة العامة على تعزيز سُبُل التعاون المشترك وإنفاذ القانون، مع المؤسسات والهيئات الرسمية والحقوقية والمجتمعية لضمان فعالية وكفاءة اجراءاتها في كافة مراحل الدعوة الجزائية، وأبرز الاضاءات على ذلك خلال العام:

- وقع النائب العام المستشار أكرم الخطيب ومدير عام الشرطة اللواء يوسف الحلو، في 20 حزيران، على دليل الإجراءات العملية بشأن المضبوطات والمفقودات، الذي ينظم العمل بين النيابة العامة والشرطة فيما يتعلق بالمضبوطات والمفقودات، لما يتضمنه من بنود ناظمة للعمل وتوضيح الأدوار والمسؤوليات والإجراءات لكل الأطراف المشاركة في تخزين وإدارة كل من المضبوطات والمفقودات، الى جانب ما يوفره الدليل من توضيح لآليات التعامل مع المضبوطات من

خلال التسجيل والتخزين والحفظ والتعامل مع المضبوطات الخطرة أو ذات الطبيعة الخاصة،وقد تم العمل على هذا الدليل بدعم ورعاية بعثة الشرطة الأوروبية لدعم الشرطة وسيادة القانون.

- عقدت النيابة العامة في منتصف شهر أيار بالشراكة مع صندوق النفقة الفلسطيني والشرطة الفلسطينية وبالتعاون مع برنامج سواسية 2 ورشة عمل تشاركية تحت عنوان " أهمية إنفاذ القانون في تحقيق العدالة"، وذلك بهدف تنسيق وتفعيل جسور الشراكة بين النيابة العامة وصندوق النفقة الفلسطيني تحقيقا لمسارات العدالة الناجزة وضمان سيادة القانون بنهج شمولي عبر تكامل الأدوار لتمثيل وحماية الحقوق العامة والخاصة وذلك لبناء مجتمع تنموي مستدام يتسم بالاستقرار والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي.
- وفي إطار تعزيز الجهود والإجراءات المشتركة مع ووحدة المتابعة المالية لعملية تحديث التقييم الوطني للمخاطر وعملية التقييم المتبادل، عقد النائب العام ورئيس الوحدة بمشاركة المختصين من الطرفين عدد

من اللقاءات لتطوير اليات التعاون بما يتوائم مع احتياجات وضرورات العمل في النيابة العامة ضمن اختصاص الوحدة في متابعة وتحليل المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية، ومتابعة الطلبات التي تتضمن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف حماية الاقتصاد الوطني الفلسطيني من هذه الجرائم.

- وفي سبيل تعزيز التعاون مع وزارة العمل في إطار القضايا المتعلقة بعمل النيابة العامة وآليات الضبط والتفتيش على المنشآت من قبل مفتشي العمل في مختلف المديريات بصفتهم مأمور ضبط قضائي، عقد النائب العام ووزير العمل اجتماعا لتطوير التنسيق المباشر في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة والقائمة على مبدأ تحقيق العدالة وفقا للقوانين والتشريعات الفلسطينية.
- وبما يعزز الجهود الداعمة لحماية البيئة في فلسطين للحفاظ على حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة خالية من التلوث، بحث النائب العام ورئيس سلطة جودة البيئة القضايا المتعلقة بالبيئة وآليات حمايتها، وطرق التصرف بالمضبوطات وخاصة المواد والنفايات الخطرة بما يحقق بيئة نظيفة سليمة آمنة خالية من التلوث.
- وبالتزامن مع اليوم العالمي للأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب (السادس والعشرين من شهر حزيران من كل عام)، التقى النائب العام مع رؤساء عدد من المؤسسات الحقوقية الذي أكده بدوره انفتاح النيابة العامة على التعاون مع المؤسسات الحقوقية منْ خلال تبادل وجهاتِ النَّظر حول حالة حقوقِ الإنسان، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتحقيق نتائج ملموسة في حلها، حيث تم نقاش اليات التنسيق والتعاون خاصة في مجال إحالةِ ومتابعةِ الشكاوى المتعلقة بأي انتهاك لحقوق الإنسان، ورصدِ الشكاوى ذات العلاقة.
- وخلال اجتماع النائب العام مع رئيس وأعضاء مجلس نقابة المهندسين تم بحث آفاق التعاون لضمان تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها في مجال العمل الهندسي الاستشاري ومناقشة التعديات التي تتم على العمل الهندسي الاستشاري والإجراءات اللازمة للحفاظ على المصلحة والسلامة العامة.
- شاركت النيابة العامة خلال العام في العديد من المؤتمرات المحلية العلمية والمتخصصة، ومن أبرزها؛ مشاركة النائب العام في انطلاق

أعمال مؤتمر المعهد القضائي الدولي الثاني والذي عقد برعاية فخامة السيد الرئيس محمود عباس تحت عنوان "انجازات تجاوز التحديات تكامل العلاقات"، وخلال كلمته عبر النائب العام عن مدى فخره واعتزازه بالمعهد القضائي الفلسطيني الذي أصبح يشكل رافداً للقضاء والنيابة العامة وأساسا لتطوير مهاراتهم وقدراتهم القانونية والارتقاء بأدائهم ، مؤكدا أن النيابة العامة الفلسطينية تتشارك مع كافة المؤسسات بالأهداف الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة الناجزة عبر رفع كفاءة وفاعلية الأداء لتقديم خدمات أفضل للمواطن الفلسطيني الذي يستحق الكثير.

- ومشاركة النائب العام أيضا في افتتاح أعمال المؤتمر العلمي المحكم والذي عقد تحت عنوان منظومة البحث الجنائي في خدمة العدالة – واقع التجربة وتحديات المستقبل في كلية فلسطين الشرطية في محافظة أريحا، وجاء في كلمته خلال المؤتمر التأكيد على أن تفعيل منظومة البحث الجنائي من شأنها أن تطور تعاملنا مع مسرح الجريمة الذي يعتبر نقطة الانطلاق للتحقيقات في أي جريمة بما يتضمنه من أدلة جنائية والحفاظ عليها بأسس علمية وعملية يحكمها القانون وبما

يُساهم في كشف الجرائم ومرتكبيها، وان التحديات التي تواجه عملنا تستوجب علينا رسم الخطط والحلول وتطويرها بشكل مستمر وبما يتماشى والأهداف الإستراتيجية لمؤسساتنا الوطنية.

- وخلال العام واظب النائب العام المستشار أكرم الخطيب على عقد الاجتماعات الدورية مع رؤساء النيابات المتخصصة والنيابات الجزئية في المحافظات، وذلك لمناقشة سير العمل ومدى سرعة الانجاز في القضايا المحالة للنيابة العامة والمهام الملقاة على كاهل أعضاء النيابة ، وابرز الإشكاليات والتحديات التي تواجه عمل النيابات، وآليات تذليل كافة العقبات لتقديم أفضل الخدمات للمواطن الفلسطيني.
- وتزامنا مع بداية العام القضائي الجديد بداية شهر سبتمبر أجرى النائب العام زيارات تفقدية لنيابة الخليل ونيابة بيت لحم، تضمنها اجتماع موسع لرؤساء وأعضاء النيابة العامة وموظفي نيابات الخليل ويطا وحلحول ودورا ونيابة استئناف الخليل لنقاش سبل تطوير العمل وتذليل ما يواجهونه من عقبات لضمان قيامهم بما أنيط بهم من مهام حفظا على سيادة القانون وصونا لحقوق المواطنين، حيث شملت زيارات النائب العام التفقدية خلال العام أيضا نيابة اريحا والاغوار ونيابة جنين ونيابة نابلس وذلك في إطار متابعة النائب العام لسير العمل وانتظامه في النيابات المنتشرة في كافة محافظات الوطن وبهدف تعزيز التواصل والتعاون مع مؤسسات قطاع العدالة وتذليل المعيقات التي تواجه أعضاء النيابة العامة أثناء قيامهم بمهام عملهم في هذه النيابات لضمان وحدة وسلامة كافة الإجراءات وبما يكفل وصول كافة المواطنين للعدالة.

دولة فلسطين
State of Palestine
النيابة العامة
Public Prosecution